المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

البعد الاستراتيجي للعلاقات الجزائرية الروسية
دراسة حالة :إدارة الازمة الليبية في العلاقات الجزائرية الروسية

إعداد الطالبة:

- مريم حمرراس

إشراف الأستاذ:

محمد سي بشير

لجنة المناقشة

د.مريم علاوي.....رئيسًا

د.محمد سي بشير.....مشرفًا ومقررًا

أ.على داود.....عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية:2017/2016

الاهداء

إلى أمي قرة عيني

إلى أبي مصدر قوتي

إلى الغالي محمد

إلى سندي في الدنيا اخوتي

إلى أعز الأصدقاء ريغي عزيز

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله عز وجل

اتوجه بكل عبارات الامتنان و التقدير الى الأستاذ محمد سي بشير لقبوله الاشراف على المدكرة

كما أتوجه بخالص الشكر و العرفان لجميع الطاقم الاداري للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تقوم العلاقات الدولية على مجموعة من الاسس و المبادئ التي ترسم وفق المصلحة الوطنية للدولة و دلك وفق ما تحدده أهداف و استراتيجيات هده الدول ، سواء كانت دول كبرى او كانت دول اقليمية .

للعلاقات الجزائرية الروسية تاريخ طويل يعود الى عهد الاستقلال حيت تجمع هدا البلدين علاقات اقتصادية ، سياسية و عسكرية تقوم بالأساس على المصالح المتبادلة بين الطرفين الروسي و الجزائري ، خاصة و أن روسيا حليف قديم للجزائر من عهد الاتحاد السوفييتي السابق و باعتبار ان روسيا تسعى الى العودة الى الساحة العالمية من خلال التوجه نحو بناء عالم متعدد الاقطاب ، انتهجت استراتيجية جديدة و هي التوجه نحو مد نفودها في المناطق الجيوستراتيجية في العالم و يظهر دلك من خلال توجهها نحو دول شمال افريقيا حيث يوجد الحليف الصيني و قد عملت على اعادة احياء علاقاتها مع هده الدول في اطار مسعاها للعب دور فعال في المنطقة ، خاصة و أن هدة المنطقة تشهد توترات على المستوى الداخلي و الخارجي في ظل ما عرف بالربيع العربي والتنافس الدولي الحاد على القارة السمراء هو ما دفع بروسيا للتنسيق مع دول شمال افريقيا من اجل ادارة الازمات بالمنطقة خاصة مع الجزائر باعتبارها الدولة المستقرة مقارنة بدول الجوار الاقليمي و هو ما دفع روسيا للتنسيق مع الجزائر بشأن تسوية الازمة الليبية من خلال دعمها للوساطة الجزائرية في اطار البعد الاستراتيجي لهده العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين.

الإشكالية

تقوم العلاقات الجزائرية الروسية على المصالح المتبادلة بينهما بحيث تستفيد كل دولة من أخرى،تمتاز العلاقات الجزائرية الروسية بأنها علاقات إستراتيجية بحيث تعتبر الجزائر الحليف الاستراتيجي لروسيا في منطقة شمال إفريقيا و هو ما يجعلهما ينسقان لإدارة الأزمات في المنطقة كما هو الحال في الأزمة الليبية.اعتمادا على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يؤثر البعد الاستراتيجي و التعامل مع الأزمة الليبية في العلاقات الجزائرية الروسية ؟

الفرضيات :

لكل دول آليات خاصة بادارة الازمات ،كل حسب موقعها.

تحتل الجزائر مكانة محورية في الإدراك الاستراتيجي الروسي لمنطقة شمال افريقيا .

لكل من الجزائر و روسيا رؤى تلتقي و تختلف بشأن إدارة الأزمة الليبية .

حدود الدراسة :

الإطار الزمني للدراسة: تحددت فترة الدراسة في التركيز على الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2017 ، مع العودة إلى الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الروسية .

الإطار المكاني للدراسة: بالنسبة للمجال المكاني للدراسة فهو متعلق بمنطقة شمال إفريقيا كونها منطقة الأزمة ، بالإضافة إلى الجزائر باعتبارها محركا في الإقليم الجغرافي و ليبيا باعتبار الأزمة واقعة بها.

المناهج المستخدمة في الدراسة :

وفقا لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من المناهج التي تتماشى و طبيعته ، و التي تعتبر ضرورية للوصول الى نتائج ذات قيمة علمية بالنسبة للبحث العلمي ، تمثلت هذه المناهج في :

منهج دراسة تحليل المضمون : و هو تحليل المحتوى هو المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسيةكما يعر ف أيضا على انه فيرى أن تحليل المحتوى هو أحد أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول فيه المحتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها وذلك بالتطبيق الموضوعي و النسقي لقواعد التصنيف الفئوي و هو ما نحتاجه عند دراسة تطورات الأزمة الليبية من اجل استحضار و استخلاص أسبابها كما يستخدم أيضا عند تفسير محتوى الإستراتيجية الروسية في منطقة شمال إفريقيا.

منهج دراسة الحالة : يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة ، بحيث يعتبر طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات حيت تم استخدامة في الدراسة من خلال دراسة الازمة الليبية .

المنهج المقارن : هو بالأساس منهج يسعى الى الوقوف على اوجه الشبه و الاختلاف في الظاهرة موضع الدراسة و هو ايضا عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوقت نميز بهلموضو ع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف يقول دور كايم:« هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية» وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عنالموضو عات الأخرى وهنا تبدأ معرفتنا له.

الاطار النظري للدراسة :

مفهوم البنائية :توظف البنائية بعض المفاهيم المشتركة مع نظريات العلاقات الدولية مثل القوة و المصلحة غير أنها تركز على دور القيم و الثقافة و الهوية و كيفية تحديد الهويات لمصالحهم و هو

مايميزها عن النظريات التي تتخد من المصلحة أساسا لتحليل العلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة و اللبرالية و من الناحية المنهجية تعتمد على النظريات الاجتماعية لشرح التفاعلات الدولية[1]

النظرية الواقعية : هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، و قد كان تركيزها على النزعة التنافسية متناسبا جدا مع جوهر الصراع الأمريكي-السوفييتي [2]

أسباب اختيار الموضوع :

الدوافع الموضوعية : نظرا لأهمية البعدالاستر اتيجي في العلاقات الجزائرية الروسية خاصة و أن هذا الموضوع يحظى باهتمام واسع لدى الباحثين و الأكاديميين في ظل سعي روسيا الى الساحة الدولية و نظرا الى الحراك العربي الذي شهدته منطقة شمال افريقيا و ما انجر عنه من سقوط للنظم .

الدوافع الذاتية الميول الشخصي لدراسة الموضوع ، بالإضافة إلى كون موضوع الدراسة مرتبط بطبيعة التخصص ، و الرغبة في إثراء المعرفة العلمية و البحث العلمي فيما يخص موضوع المذكرة .

أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- ✓ إبراز أهميةالبعد الاستراتيجي في العلاقات الجزائرية الروسية .
- ✓ التداعيات الأمنية للازمة الليبية على الجزائر و استمرار الأزمة الليبية في الإقليم.
- ✓ التنسيق الجزائري الروسي لإدارة الأزمة الليبية في إطار العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين .

[1] خليل المصري ، النظرية البنائية في العلاقات الدولية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 30 ،العدد 022014،ص331

2 : انور محمد فرج ،***نظرية الواقعية في العلاقات الدولية***:دراسة نقدية مقارنة في ضوء الدراسات المعاصرة ،(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2007).

تنظيم الدراسة :استنادا الى الإشكالية المطروحة و فرضيات الموضوع سيتم معالجة الموضوع بناءا على الترتيب التالي :

يتم معالجة الموضوع من خلال مقدمة عامة للموضوع ثم الفصل الأول و الذي يتم التطرق فيه الى الإطار النظري للمذكرة ، و التي تقوم على التعرف على الأزمة و عملية إدارة الأزمات ، ثم الفصل الثاني الذي يتطرق إلى أهمية الموقع الجوستراتيجي للجزائر و الإدراك الروسي لأهمية منطقة شمال إفريقيا ثم الانطلاق إلى الفصل الثالث و الذي يتطرق إلى أثر الأزمة الليبية في العلاقات الجزائرية الروسية .

أهداف الدراسة :

إضفاء دراسة أكاديمية و علمية تجمع بين البعد الاستراتيجي للعلاقات الدولية و إدارة الأزمات .

التعرف على مفهوم الأزمة و تقنيات إدارة الأزمات في العلاقات الدولية .

التعرف على خصائص و أهداف الإستراتيجية الروسية العامة و الإستراتيجية الروسية بمنطقة شمال إفريقيا .

تبيان مدى التنسيق الجزائري الروسي و اثر العلاقات الجزائرية الروسية في إدارة الأزمة الليبية .

صعوبات الدراسة :

خلال مسار الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات و العوائق تمتلث في :

حذاثة الموضوع قيد الدراسة و قلة المراجع و التي لا تغطي الفترة الزمنية قيد الدراسة الممتدة مند سنة 2011

ضيق الوقت و قصر مدة العمل.

عدم الموضوعية في عديد المراجع بسبب ظهور الازمة الليبية في فترة ما عرف بالربيع العربي.

الكلمات الدالة :

الدولة الكبرى : هي دولة لديها القدرة على فرض نفوذها عالميا و ما يميز الدول الكبرى هو امتلاكها لقوة اقتصادية و عسكرية و دبلوماسية و ثقافية ، تسمح لها هذه المميزات فرض رأيها على الدول الأصغر منها

الأزمة : هي موقف يتطلب ردة فعل من أجل إعادة التوازن خاصة و أنه يحدث خلل على مستوى البيئة الداخلية و الخارجية .

الأمن القومي : هو قدرة الدولة على تأمين استمرار أساس قوتها الداخلية و الخارجية و العسكرية و الاقتصادية لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل و الخارج

الاستراتيجية : هي الخطط المحددة مسبقا لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ظل الإمكانيات المتاحة .

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الاول : إدارة الازمات في العلاقات الدولية

المبحث الاول : مفهوم الأزمة

المطلب الأول :تعاريف الأزمة

المطلب الثالث : مراحل تطور الأزمات

المطلب الثاني : الإتجاهات النظرية لتعريف الأزمة

المبحث الثاني : ادارة الازمات في العلاقات الدولية

المطلب الاول : مفهوم ادارة الأزمات

المطلب الثاني : مراحل إدارة الأزمات

المطلب الثالث : آليات إدارة الأزمات

الفصل الثاني : البعد الاستراتيجي في العلاقات الجزائرية الروسية

المبحث الاول :الادراك الروسي لمنطقة شمال افريقيا

المطلب الأول : خصائص و أهداف الاستراتيجية الروسية الجديدة

المطلب الثاني :الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال افريقيا

المطلب الثالث : الاستراتيجية الروسية في شمال افر يقيا

المبحث الثاني : موقع الجزائر ضمن الاستراتيجية الروسية

المطلب الأول : الموقع الجيوستراتيجي للجزائر

المطلب الثاني : تطور العلاقات الجزائرية الروسية

المطلب الثالث : العلاقات الجزائرية الروسية وفق المصالح المتبادلة

الفصل الثالث : ادارة الازمة الليبية في العلاقات الجزائرية الروسية

المبحث الاول :الإدراك الجزائري الروسي للأزمة الليبية

المطلب الأول : أسباب قيام الثورة الليبية

المطلب الثاني : أطراف الأزمة الليبية

المطلب الثالث :انعكاسات الأزمة الليبية

المبحث الثاني : إدارة الأزمة الليبية

المطلب الأول : رد الفعل الجزائري الروسي من الأزمة الليبية

المطلب الثاني : المبادرة الجزائرية لإدارة الأزمة الليبية

المطلب الثالث : تحديات الجزائر لتسوية الأزمة الليبية

المطلب الرابع: التنسيق الجزائري الروسي لإدارة الازمة الليبية

المطلب الخامس : التنسيق الجزائري مع دول الجوار لإدارة الأزمة الليبية

المبحث الثالث : فرضيات تسوية الازمة الليبية

المطلب الأول : السيناريوهات العامة

المطلب الثاني : السيناريوهات بالنسبة للجزائر

المطلب الثالث: السيناريوهات بالنسبة لروسيا

خاتمة

صعوبات الدراسة :

يستلزم في بداية كل موضوع بحث التطرق إلى مفاهيمه وضبطها من اجل إزالة الغموض الذي يلف هذه المصطلحات و المفاهيم ،خاصة تلك الكلمات المفتاحية المتعلقة بموضوع قيد الدراسة ، و التي يجب الفصل فيها و في مجموعة المفاهيم ذات الصلة أو المشابهة لها و هذا ما سوف يحتويه الفصل الأول من الأطروحة ، بحيث يتطرق بضبط مفهوم الأزمة و يقدم فيه تفاصيل عن كل ما يتعلق بها إضافة إلى التطرق إلى تقنية إدارة الأزمات على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الأزمة

ظهر مفهوم الأزمة لأول مرة في العلاقات الدولية سنة 1962اثر أزمة الصو اريخ الكوبية إلا أن هدا المفهوم استعمل سابقا للدلالة على مشكلات كبيرة و خطيرة ، و للإشارة إلى لحظات عويصة ،كما تعبر عن نقطة تحول فاصلة في العلاقات الاجتماعية ،الاقتصادية و السياسة.[1] و ان كان هدا الظهور بهذا المعنى الاكاديمي في هده الفترة ، إلا ان هدا لا يعني عدم تناول السابقين من التاريخيين لأوضاع كانت تتسم بالتأزم وصفا و دراسة.

التعريف اللغوي للازمة :

الأزمة في الإطار اللغوي تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة و الضيق و طغيانها و إحكامها على الوضع المادي و المعنوي في الحالة التي تصيبها[2] ، و الأزمة في اللغة هي نقطة تحول التي تحدث عندما يتغير الحال إلى الاسوء ، بحيث تعتبر لحظة حاسمة و وقت عصيب و ذلك حسب معجم ويبستر.

[1] : ميلود حاج عامر, إدارة الأزمات , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، (الجزائر :العدد الخامس،جوان 2016) ص ص . 129-144.

[2] : نواف قطيش ، الأمن الوطني و إدارة الأزمات ، (الأردن : دار الراية، 2009) ص 14.

أما في القواميس العربية، فتعرف الأزمة على أنها نقطة تحول و حالة متوترة للانتقال، أو وضع و حالة حرجة كما أنها تعني القحط و الشدة ، و هي تشير إلى حالة طارئة ،و موقف استثنائي مغاير و مخالف لمجريات الأمور الاعتيادية.

و في قواميس اللغة الانجليزية ، فهي نقطة تحول في حالة من الحالات ، او المواقف تتصف هذه الأخيرة بالصعوبة كما أنها تشير إلى أوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية ،الاقتصادية ، او العالمية.

وتدل الأزمة في المعاجم الفرنسية على مجموعة من المعاني منها النزاع ، التوتر ،و النوبة.

التعريف الاصطلاحي للازمة :

فيما يخص التعريف الاصطلاحي للازمة , فقد تعددت هذه التعاريف كل من وجهة نظره و كل حسب المجال الذي ينتمي إليه ، فقد عرفت الأزمة بأنها مرحلة انتقالية [1]،و نقطة تحول تتسم بعدم التوازن و تعرف أيضا بأنها لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري .و الأزمة أيضا عبارة عن موقف معقد و متشابك يتضمن درجة عالية من التعقد[2]بحيث تمتاز الأزمة بعامل المفاجئة الناتج عن الأوضاع الغير مستقرة .

الأزمة اصطلاحا تعني أيضا حالة التوتر و نقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية.[3]

---

[1] : أحمد جلال عز الدين ، ***إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي*** ،(السعودية :أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 1999) ص 63.

[2] : علوي مصطفى ، ***التعريف بظاهرة الأزمة الدولية*** ، (الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 19 جانفي 1987)، ص. 154.

[3] : علي حسن السعدي، "كيفية إدارة الأزمات السياسية و الإستراتيجية" في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=374415 ، (2017/02/10).

و نجد تعاريف أخرى للازمة من منظورات مختلفة :

من منظور سياسي : هي تداعي سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي على نحو غير مألوف مما يزيد احتمالات اللجوء إلى العنف .

من منظور عسكري : كما يعرفها **ألان دارتي** أنها توحي إلى حدوث تغيير في البيئة الخارجية و الداخلية بحيث تهدد القيم الأساسية ما يؤدي إلى الدخول في مواجهة عسكرية مع الرد على هذا التهديد.[1]

من منظور اقتصادي : هي وضع اقتصادي يؤثر على تحقيق الأهداف القومية يؤدي هدا الوضع الى ابراز خلل على مستوى المنظومة الاقتصادية و يهدد سلامة الأداء في المجال الاقتصادي.

وكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم الأزمة و مفاهيم أخرى مثل : الصراع , النزاع و الحرب نظرا للترابط الموجود بين هاته المفاهيم :

الصراع الدولي : هو سلسلة من التفاعلات العدائية المتبادلة بين دولتين أو أكثر لكل منهم أهداف متعارضة و التي تؤدي إلى حالة من العداء و هو الأمر الذي يجعل التعايش فيما بينهم صعبا.

النزاع : هو تصارع فعلي بين طرفين إثنين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر و هو ما يؤدي إلى شعور كل منهم بتهديد مصالحه الوطنية .[2]

الحرب : و هي الوجه البارز للصراع فهي مرحلة مستقلة منه , و هي الصراع المسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام كل منهما للقوة العسكرية من أجل تحقيق أهداف سياسية .

---

[1] : أحمد جلال عز الدين ، مرجع سابق ، ص 66.

[2] : السيد عليوة، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي ،(** القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988) ,ص .155.

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم كل من الصراع ، النزاع و الحرب يظهر أن هناك اختلاف واضح بينها و بين مفهوم الأزمة من حيث الآليات المستخدمة في كل حالة و مدى حدة و شدة كل من النزاع ،الصراع ، الحرب ، أما الرابط المشترك بين هده المفاهيم هو أنها كلها تعبر على نقطة تحول في العلاقات الدولية تتميز بالتوتر وعدم التفاهم بين الأطراف.

الاتجاهات النظرية لتعريف الأزمة :

هناك عدة اتجاهات لتعريف الأزمة الدولية تختلف باختلاف المدرسة أو الاتجاه الفكري الذي تنتمي إليه , و يذهب اغلب دارسي العلوم السياسة إلى انه يوجد اتجاهين رئيسيين و اتجاه ثالث توفيقي بينهما، حسب ما يبينه الجدول التالي :

اتجاه النسق الدولي	اتجاه صنع القرار	الاتجاه التوفيقي
- الأزمة الدولية تعبر عن حجم التفاعلات و طبيعتها و شدتها بين الدول و الأطراف الفاعلة. - الأزمة هنا تعني نقطة تحول في إطار تطور النسق الدولي و هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة احتمالات	يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الموقف الدولي لا يعد أزمة دولية بالضرورة و أن الأطراف الموجودة في الأزمة لن تتأثر بالضرورة بما ينتج عن الأزمة. فالأزمة من هذا المنظور هي أمر	-يقدم الاتجاه التوفيقي تعريفا شاملا للأزمة الدولية بحيث جمع بين جميع المتغيرات التي تخضع لها الأزمة سواء من حيث الوقت , صنع القرار أو النسق الدولي أو التفاعلات الدولية. - الأزمة هي موقف ينشا عن احتدام صراع ممتد بين دولتين أو أكثر و ذلك نتيجة

التصادم في المصالح مع زيادة التحديات و التهديدات. - ويعرفها والتر رايموند: "أن الأزمة الدولية هي نقطة تحول في العلاقات الدولية او في النظام الدولي ". - يعرفها أيضا تشارلز ماكيلاند و هو أيضا من رواد مدرسة النسق على أساس مظاهرها و تفاعلاتها الخارجية بأنها فترة انتقالية ما بين الحرب و السلم و احتمال تصعيد جميع الأزمات الدولية , لتصل إلى مرحلة الحرب إلا أن معظمها يتضاءل بدون اللجوء إلى استخدام	نسبي. - الأزمة الدولية هنا و حسب أنصار اتجاه صنع القرار هي : <<موقف ناتج عن حدوث تغيير في البيئة الداخلية أو الخارجية لمؤسسة صنع القرار يكون إدراك هذا القرار من طرف صانع القرار>>. - كما يعرفها أيضا تشارلز هيرمان و هو من أنصار مدرسة صنع القرار على أنها : << موقف يستشعر فيه صانع القرار درجة عالية من التهديد للمصالح و القيم الجوهرية للدولة >>. -ما هو أزمة لدولة لا يعتبر بالضرورة أزمة لدولة أخرى.	سعي أحد الأطراف إلى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم بما يشكل تهديدا جوهريا للقيم و أهداف و مصالح الخصم الذي يتجه إلى المقاومة و يستمر هذا الموقف لفترة زمنية محدودة نسبيا يتخللها لجوء الأطراف إلى القوة العسكرية كما ينتهي هذا الموقف إلى إقرار نتائج مهمة تؤثر نظام دولي فرعي قائم>>. -الأزمة الدولية هي عبارة عن موقف أو حدث يمكن أن يكون سياسي , عسكري أو حتى اقتصادي, يهدد هذا الأخير المصلحة الوطنية و يؤثر أيضا على النسق الدولي يتم مواجهة هذا الموقف في ظروف الوقت و قلة الإمكانات و ندرة المعلومات. الأزمة مرحلة أو فترة تؤدي

القوة. - فالأزمة الدولية حسب هذا الاتجاه هي موقف يزيد من شدة التوتر في العلاقات الدولية ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام الدولي , ما يجر إلى إمكانية وقوع العنف. - يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأزمة الدولية هي ذلك الحدث أو الموقف الذي من شانه أن يؤثر على مجرى و مسار العلاقات الدولية، و أنها تغيير للنظام الدولي . - النقد الموجه لهذا التجاه : - لا يمكن قبول فكرة أن كل الأزمات الدولية تؤدي بالضرورة إلى حدوث تغير في النظام	النقد الموجه لهذا الاتجاه: يعتمد هذا الاتجاه على النظرة الجزئية و النسبية في تحليل الأزمة الدولية فهو يركز على إدراك صانع القرار فقط و أهمل بذلك المتغيرات الأخرى المؤثرة في الأزمة . - يعتمد هذا الاتجاه على النظرة الجزئية و النسبية في تحليل الأزمة الدولية فهو يركز على إدراك صانع القرار فقط و أهمل بذلك المتغيرات الأخرى المؤثرة في الأزمة .	إلى تدهور في العلاقات القائمة بين الدول و هو ما يخلق لدى صانع القرار إدراكا لتهديد خارجي للقيم و الأهداف الرئيسية لسياستهم و هو ما يزيد احتمال التورط في أعمال التدخل العسكري .

الدولي العام أو الفرعي. كما يؤاخذ على أنصار هذا الاتجاه حينما يربط الأزمة الدولية باستخدام القوة و الأسلحة ، حيث ليس بالضرورة وجود هذه العلاقة ، فهناك أزمات دولية تدار وتحل بواسطة آليات سلمية و دبلوماسية دون اللجوء إلى القوة. *يفترض رواد و أنصار هذا الاتجاه أن قرارات أطراف الأزمة التي تشكل سلوكهم قد تتخذ قبل بدء الأزمات خاصة في الأزمات المخطط لها أو المفتعل ، و في هذه الفكرة تقليل من أهمية متغير صنع القرار التي يمكنها التأثير في تطور الأزمة.		

استفرغت معلومات هذا الجدول من المراجع التالية :

: السيد عليوة, إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988) ,ص 155.

[1] : عبد السلام جمعة زاقود , إدارة الأزمات في ظل النظام الدولي الجديد , (الأردن: دار زهران للنشر , ط1 , 2012), ص 49.

3: منير محمود بدوي , مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع , في : http://alma3raka.net/spip.php?article102&lang=ar (20فيفري2017).

4 : الرحيم محمد , كيفية اتخاذ القرار في وقت الأزمات , في : http://dr-ama.com/?p=1066)(2017/02/20).

5 علوي مصطفى , التعريف بظاهرة الأزمة الدولية , (الفكر الاستراتيجي العربي , العدد 19 ,جانفي 1987) ص .154.

نواف قطيش ، الامن الوطني و إدارة الأزمات (الردن: دار الراية ،2009) ، ص .30,

من خلال الجدول السابق نستنتج مجموعة من النقاط :

هناك ثلاث اتجاهات نظرية لتعريف الأزمة اتجاه النسق الدولي ، اتجاه صنع القرار و اتجاه ثالث توفيقي ويتفق الاتجاهات الثلاث على أن الأزمة الدولية عبارة عن نقطة

تحول في العلاقات الدولية ،و لكن تختلف الاتجاهات الثلاث حول مفهوم الأزمة من زاوية النظر لها.

الازمة حسب اتجاه النسق الدولي هي نقطة تحول تؤدي إلى حدوث تغيير في النظام الدولي.

الازمة حسب اتجاه صنع القرار فهي ترتبط بالقرار وادراك صانع القرار للازمة .

الازمة حسب الاتجاه التوفيقي هي تلك نقطة التحول التي تحدث في النظام الدولي العام او الفرعي و التي يؤثر فيها متغير صنع القرار و مدى ادراك صانع القرار للازمة حيث جمع هذا الاتجاه بين كل من اتجاه النسق الدولي و اتجاه صنع القرار.

و عليه و بناءا على التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات نخص بالذكر مايلي :

- وجود بؤرة خلاف غير محسومة بين أطراف داخلية أو خارجية داخل الدولة أو خارجها.
- وجود حالة من تعارض المصالح و الأهداف ما بين أطراف الأزمة.
- تنامي الإشاعات ما بين الدول و ذلك من خلال الإعلام الذي يؤثر بدوره على الرأي العام و يساهم في توجيه الأزمة و تصعيدها.[1]
- الميل إلى استعراض القوة من قبل دولة تجاه دولة أخرى قصد ابتزازها.

[1]:ادارة الأزمات في : http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/7298 :(2017/02/23).

- رغبة بعض الأطراف الدولية الخارجية في تطبيق إستراتيجيتها في المناطق الحساسة و المناطق الجيوستراتيجية ذات الأهمية بما يخدم مصالحها ، و كثيرا ما تكون وراء نشوب الأزمات في العالم.
- خرق الدول للاتفاقيات القائمة بينها و هو ما يؤدي بالضرورة إلى نشوب أزمات.[1]

و تمتاز الأزمة الدولية بمجموعة من الخصائص التي يكمن ملاحظتها أثناء فترة الأزمة و بعدها و من أهم هذه الخصائص ما يلي :

- وجود تغيير في البيئة الداخلية أو الخارجية كالأعمال العدائية , الاحتجاجات أو الفوضى التي تسبق فترة الأزمة.
- تهديد القيم الرئيسية لسياسة الدولة التي يدركها صانع القرار بحيث تحدد درجة خطورة الأزمة تبعا لمدى أهمية القيم التي تهدد الأزمة.
- يتواكب مع التهديد احتمالات التطور في العداء العسكري .
- توفر عناصر الخطر قد يؤدي إلى احتمال تصعيد الأزمة إلى مستوى المواجهة المباشرة.
- إدراك المعنيين بالحدث أن الوقت المتاح للاستجابة و الرد هو وقت محدد و الفرص ضئيلة لتوضيح الاتجاهات .
- وجود درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة نظرا للقرارات المأخوذة في ظروف عدم اليقين و نقص المعلومات أو عدم توفرها نسبة لحداثة الأزمة.

[1] ادريس لكريني ، ادارة الأزمات الدولية في عالم متحول ، في : http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6188 (2017/02/23).

- المفاجأة و هي ميزة و خاصية كثيرا ما تظهر في الأزمات بمختلف مستوياتها خاصة الدولية منها و هو ما يؤدي إلى التطور السريع لها .
- تتسم بالتعقيد و التشابك في عناصرها و مسببات نشوبها و تستقطب اهتماما كبيرا بحيث تثير نوعا من القلق, الخوف و التوتر.[1]
- قد تخلق حالة من التوتر العالمي خلال فترة زمنية وجيزة في ظل العلاقات الدولية المتشابكة و هو ما يؤثر على النسق الدولي .

و للأزمة الدولية ثلاث مستويات تصنف كالتالي :

مستويات الأزمة: تعكس الأزمة حالة من التوتر بحيث تهدد المصالح الجوهرية لأطرافها و تختلف مستويات الأزمة على النحو التالي :

الأزمات المحلية : و هي تلك الأزمات الناتجة عن التهديدات الداخلية التي تطرأ داخل الدولة دون تدخل أطراف خارجية[2] و ذلك بسبب تعارض المصالح لدى أطراف الأزمة داخل حدود الدولة.

الأزمات الإقليمية: و هي تلك الأزمات التي تحدث بسبب التهديد الخارجي في إقليم معين[3] مثل إغلاق الحدود, الحصار أو الصراع المسلح. بحيث تنعكس آثاره السلبية على الإقليم بأكمله و مثال عن ذلك أزمة الخليج.

---

[1] شعبان ألمشاطري , **مفهوم الأزمة : خصائصها و مراحل نشوءها** , في :
https://hrdiscussion.com/hr32773.html , 03/18/

[2] : احمد عطوي ،***إدارة الأزمات في عالم متغير*** ، (الاردن :دار الأصالة للنشر ، ط1 ،2001) ،ص. 32.

[3] : أحمد عطوي : مرجع سابق ، ص 34.

الأزمات الدولية: و هي الأزمات التي تحدث نتيجة لتهديد المصالح الدولية و التي تؤثر على النسق الدولي و التي تحدث بسبب خرق المواثيق و الأعراف الدولية من قبل دولة أو مجموعة دول و محاولتها لاستخدام القوة العسكرية أو عدم الاعتراف بالشرعية الدولية خاصة منها تلك التي تعرض الأمن و السلم العالميين للخطر.

و عليه و من خلال ما سبق نستنتج لان الازمات تختلف من مستوى الى اخر بحيث تختلف الازمة المحلية هن الازمة الاقليمية و الازمة الدولية فالأزمة المحلية هي تلك التي تؤثر على الدولة داخليا دون اسباب و فواعل خارجية مثلا ازمة داخل نظام دولة ما بين الحزب الحاكم و والمعارضة اما الازمة الاقليمية فهي تلك التي تنتقل الى دول الجوار كالأزمة الليبية و تداعياتها على الامن القومي الجزائري اما الازمات الدولية فهي اخطر مستويات الازمة بحيث يصبح الوضع فيها عالميا و يصبح الامن فيها مهددا ، و كمثال عن الازمات الدولية ازمة الصواريخ الكوبية.

مراحل تطور الأزمات:

أولا_مرحلة التمهيد للازمة:

يبدأ ظهور الأزمة باتخاذ دولة ما لبعض السلوك العدائي تجاه دولة أخرى بصدد قضية أخرى ترتبط بقيم ومصالح أساسية للدولتين بما يظهر اختلاف المصالح بينهما[1], كما يتم تبادل بعض السلوكيات العدائية بين الطرفين ولا ينحصر هذا على دولتين بل يمكن أن تكون أطراف الأزمة بين جهات الدولة بحد ذاتها قبل أن تتطور و تصبح ما بين الدول حيث يكتفا هنا لإدارة الأزمة الوسائل السلمية.

ثانيا_مرحلة تصاعد الأزمة:

[1] : شعبان المشاطري , مرجع سابق.

نتيجة للسلوكيات العدائية بين الطرفين يتم التصعيد بينهما ويزيد الاستخدام أدوات إدارة الأزمة خلال هذه المرحلة بصورة ضاغطة بدءا من العقوبات الاقتصادية من حصار وحظر اقتصادي وبعدها اللجوء إلى الأداة العسكرية من خلال التدخل العسكري كحل أخير لتسوية الأزمة وخلال هذه المرحلة قد يحدث التصعيد بصورة تلقائية وقد يكون مقصودا ومخططا له بمعنى التصعيد المفتعل سواء من احد أطراف الأزمة كالإعلام وجماعات المصالح أو من قبل الفواعل الدولية كالدول الكبرى التي تبحث عن النفوذ في بؤر الأزمات[1].

ثالثا_مرحلة انتهاء الأزمة:

لا يقصد بالانتهاء هنا توقف السلوكياتالعدائية دفعة واحدة وبشكل نهائي وا ٍنما تبدأ أطراف الأزمة هنا بالتوجه نحو التسوية والتخفيض من حدة التصعيد.

من خلال ما سبق نستنتج ان الفرق بين مراحل تطور الازمات يكمن في الوقت الذي تحدث فيها الى جانب فرق آخر ألا و هو درجة و حدة و شدة و مدى انعكاساتها على بؤرة التوتر بحيث تبدأ من درجة التمهيد للازمة حيث تكون فيها الحدة اقل بكثير مما هي عليه في التصعيد و شبه منعدمة في مرحلة انتهاء الأزمة .

المبحث الثاني :إدارة الأزمات

يتطلب التخلص من الأزمة و الخروج من تداعياتها و انعكاساتها عملية تسيير خاصة و هو ما يعرف بإدارة الازمات في العلاقات الدولية .

أولا : مفهوم إدارة الازمات : إدارة الأزمات هي تقنية أو أسلوب معين يستخدم عند مواجهة الحالات الطارئة للتعامل مع الأزمات التي لا بد من مواجهتها ، و التخطيط لأسلوب المواجهة

[1] : نواف قطيش , مرجع سابق , ص 26.

بشكل مبكر بناءا على الافتراضات المبنية على المعلومات التي تبنى بحدوث هذه الأزمات, مما يساعد صانعي القرار و الأجهزة الأمنية ذات العلاقة بالاستشعار بالأزمة قبل وقوعها,[1] و وضع الإجراءات اللازمة لمنع حدوثها إن أمكن و إمكانية تفاديها و تلطيف حدوثها ومواجهتها عندما يتطلب الأمر ذلك.

تعني أيضا إدارة الأزمات استخدام الدولة لمختلف أدوات المساومة على نحو يعزز سياستها و يضعف سياسة الخصم أو على الأقل يقلل من خسارتها إلى أدنى حد ممكن للسيطرة على الأزمة و التحكم فيها و توحيدها وفقا لمصلحة الدولة.[2]

وا ٍدارة الأزمة أيضا إجراءات التحكيم و تنظيم الأزمة حتى لا تخرج عن نطاق السيطرة دون الوقوع في الحرب من ناحية و حل الأز مة على أسس مرضية بتحقيق المصالح الجوهرية لدولة التي تدير الأزمة من جهة أخرى .

و من خلال التعاريف السابقة لإدارة الأزمة نصل إلى أن إدارة الأزمات هي وسيلة تستخدم عند حدوث الأزمات لتجنب العواقب و الآثار السلبية للأزمة وقد اعتمدت هذه التقنية على مجموعة من الآليات السلمية، الزجرية و حتى العسكرية.و لتقنية إدارة الأزمات قواعد و ضوابط تطبق بما يتناسب مع الظروف الضاغطة و المواقف المفاجئة التي يفرضها أطراف الأزمة.

عند الحديث عن إدارة الأزمات يستلزم دوما الوقوف على مفهوم الإدارة بالأزمات بحيث يختلف هذا المصطلح عن إدار ة الأزمات فالإدارة بالأزمات هي علم صناعة الأزمة للتحكم و السيطرة على الآخرين بحيث تحقق الأزمة المفتعلة أهدافها إلا إذا توفرت فيها مواصفات أهمها

[1] : أحمد عطوي , مرجع سابق , ص97.

[2] : إدارة الأزمات , في : http://www.startimes.com/?t=16146648 ، (2017/04/14).

الاعداد المبكر و تهيئة مسرح التنفيذ و التوزيع الدقيق للأدوار على منفذي الأزمة و اختيار الوقت المناسب لتفجيرها وا يجاد المبرر والذريعة لها.[1]

والإدارة بالأزمات عبارة عن أسلوب تنتهجه الدول الكبرى لتنفيذ استراجيتها الكبرى من اجل الهيمنة وسيطرة على العالم ولتأكيد قوتها وفرض نفوذها بشكل لا يفقدها مصالحها.

وتكون الأزمة في هذه الحالة أزمة مفتعلة ومصنوعة بحيث تعتبر الإدارة بالأزمات الأسلوب وطريقة يمارسها طرف محدد ضد طرف أخر خلال مدة زمنية محدودة وهي متعلقة بافتعال ضغوط أزموية تؤدي إلى كسب مصالح ومنافذ من وراء هذه الضغوط،[2] وينتهي استخدام هذا الأسلوب بانتهاء الحدث أو الموقف المسبب للازمة.

وتقابل عملية الإدارة باللازمات عملية إدارة الأزمة وقد تحقق الأولى النجاح والثانية الإخفاق وقد يحدث عكس ذلك وقد يخسر الطرقات أو يكسب كلاهما.

ولنجاح عملية الإدارة باللازمات لا بد من وجود تفاوت حاد في الميزان القوى لصالح مصطنع الأزمة مما يجبر الطرف الأضعف على المثول لمطالب الطرف الأقوى مع وجوب عدم التصعيد إلى حد المواجهة العسكرية من أجل تفادي الصدام. [3]

---

[1] : ميلود حاج عامر ، مرجع سابق ، ص ص .129-144.

[2] : أمينة جلال صبري ، ***إدارة الأزمات الدولية و الإقليمية*** ، (مصر :دار السلام للنشر و التوزيع ،ط1، 2001) ،ص69.

[3] حسين بهاز ، مقاربة دولية لظاهرة الصراع الدولي في : https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero0-dafatir/447 ، (2017/04/14).

ثانيا : مراحل إدارة الأزمات :

تمر عملية إدارة الأزمات بمجموعة من المراحل الأساسية و التي تحاول عبرها الأطراف المسؤولة عن هده العملية إيجاد الحلول و التخلص من هدا الوضع ، حسب عديد المنظرين و الأكاديميين في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية قد اتفقوا على الخطوات التالية :

1- مرحلة ما قبل الأزمة : و هي المرحلة التي تسبق نشوب الأزمة , فالأزمة هنا تعبر عن مجموعة المشكلات المعقدة و المتشابكة التي تصل إلى الذروة , و تؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة . في هده المرحلة يستعين فريق إدارة الأزمة بمجموعة من البيانات و المعلومات المتعلقة بالوقائع و الأحداث المسببة لاندلاع الأزمة من أجل المبادرة في تفسيرها و تحليلها لغرض مواجهة هده الأزمة في حال حدوثها مع التخطيط المسبق و العمل على وضع الحلول و الاقتراحات أو البدائل .[1]

و هنا يجدر الإشارة إلى أهمية توفر العنصر ألمعلوماتي و وجوب توفير المعلومات و البيانات التي تخضع للتصنيف و التبويب مع تحليل نتائجها و ما قد يصدر عنها من أجل استغلالها في عملية إدارة الأزمة كمرحلة أولى و ضرورية للنجاح هده العملية و الحيلولة دون تفاقمها إلى الأسوء. [2]

و في هذه المرحلة يتم التخطيط لإدارة الأزمة من خلال وضع المقترحات و الخطط البديلة في حال لم تنجح الخطة الأولى مع وضع مجموعة من الاحتمالات التي قد تحدث اثر نشوب هذه الأزمة وذلك من أجل الوصول إلى أفضل النتائج دون الوقوع في الصدام المسلح او المواجهة العسكرية ، وتتكلف لجان إدارة الأزمة أو ما يعرف بفريق إدارة الأزمة بتسيير هذه المرحلة و العمل مع المتغيرات التي تطرأ على هذه المواقف لمواجهتها و محاولة السيطرة عليها.

---

[1] : نواف قطيش ،مرجع سابق ،ص38.

[2] : إبراهيم جمعة ، ***إدارة الأزمات : من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي*** ،(القاهرة :دار النور للنشر،ط1، 2000)، ص 105.

و عليه فهده المرحلة هي عبارة مرحلة استباقية لاندلاع الأزمة و تفجيرها تقوم هده المرحلة على محاولة امتصاص و خفض مستوى شدة الأزمة ، و يتم أيضا خلال هذه المرحلة تحضير و تهيئة جميع الاحتمالات و التوقعات التي قد تنجم عن هده الأزمة مع وضع حلول و اقتراحات و بدائل لحل و تسوية الأزمة [1].تهدف هده المرحلة إلى ضمان الاستجابة السريعة لتداعيات التي من شأنها أن تؤدي إلى انفجار الأزمة و العمل على إعادة النظام و منع أي تهديد و تحقيق الأمن و الاستقرار .

2- مرحلة التعامل مع الأزمة : تمر هده المرحلة حد ذاتها بمجموعة من الخطوات بداية بوضع السيناريوهات المتوقعة و دلك من خلال حصر الاحتمالات و البدائل الموضوعة في الفترة أو المرحلة التي تسبق مرحلة التعامل مع الأزمة مع تحديد كيفية مواجهتها و التعامل معها . و كخطوة ثانية بعض وضع السيناريوهات تأتي خطوة ثانية مهمة و هي تحديد الأبعاد المختلفة للأزمة و دلك عن طريق تكييف الأزمة و تقدير حجم التهديدات و المخاطر التي تفرزها الأزمة .[2]بناءا على المعلومات و البيانات التي جمعت في مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة، و العمل و الاستعانة بها بحث يتم على أساسها يتم تحديد الإمكانات اللازمة لمواجهة المخاطر و التهديدات الناجمة عن الأزمة و منه تنفيذ الخطة المقترة لمعالجة الأزمة عند الاحتكاك المباشر بها و خلال هده المرحلة تصبح هناك مجموعة من الآليات و الوسائل و التي تستخدم لإدارة الأزمة حسب شدتها. و تهدف عملية إدارة الأزمة خلال هده المرحلة إلى التحكم في تطورات الأزمة[3]تقليص أضر ارها و إتخاد قرارات حاسمة من شأنها أن تقضي على الأزمة.

---

[1] : فاروق السيد عثمان ، ***سيكولوجية التفاوض و إدارة الأزمات*** ، (مصر : منشأة المعارف ، 1998) ، ص16.

[2] : نواف قطيش , مرجع سابق , ص 39.

[3] :ايتار عبد الهادي محمد , إستراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي في : http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads , (2017/03/20).

3- إدارة الأزمة ما بعد الأزمة : و خلال هده المرحلة يتم العمل على إعادة التوازن للبؤرة الأزمة[1] ، مع إعادتها إلى وضعها السابق و ما كانت عليه خاصة و ان سببت هده الأزمة دمارا على مستوى البنى التحتية و هنا يتم العمل على وضع خطط و حلول لإعادة الإعمار و توثيق الأزمة [2]و ما نتج عنها و دلك قصد الاستفادة منها و أخدها كعينة لمواجهة الأزمات المستقبلية. إضافة إلى تتبع التطورات التي تتبع نهاية الأزمة.

ثالثا/ آليات إدارة الأزمات :

إن آليات إدارة الأزمات الدولة هي نفسها آليات تحريك السياسة الخارجية حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بها خاصة و إن كان مستوى الأزمة على الصعيد الدولي. و تختلف آليات إدارة الأزمات من سلمية إلى عقابية إلى عسكرية على النحو التالي :

أولا / الآليات السلمية : وهي تلك الآليات الدبلوماسية التي تظم المهارات و الأساليب التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى و يتم استخدامها من طرف السفراء المعتمدين او من خلال المبعوثين الشخصيين و تتعدد مظاهر استخدام هذه الآلية حيث تكون في شكل :

1/ مساعي حميدة : و هي عمل سياسي ودي تقوم به دولة او فرد دو مركز رفيع مثل الأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لجمع أطراف الأزمة مع بعضها و حثها على البدء بالمفاوضات [3]أو استئنافها ، غير أنه في كل الحالات لا تشارك المساعي الحميدة بالمقترحات أو وضع شروط بين أطراف الأزمة و إذا طلب منها ذلك ، فإن ما تتقدم به من مقترحات لا تتعدى كونها مشورة ليس لها صفة الإلزام ويمكن للأطراف المتنازعة أن تقبل بها أو ترفضها دون يشكل دلك خرقا للقانون الدولي .

---

[1] : نواف قطيش , مرجع سابق , ص 39.

[2] : أحمد عطوي , مرجع سابق , ص 45.

[3] : عبد السلام جمعة زاقود , مرجع سابق , ص 148.

لقد أصبح استخدام وسيلة المساعي الحميدة من الوسائل المألوفة و الشائعة في حل الأزمات و النزاعات الدولية ، بحيث يتم اللجوء إليها في حال تعذر تسوية النزاعات و الأزمات بالمفاوضات الدبلوماسية و في حين تضارب الحقوق و المطالب [1]. و تهدف آلية المساعي الحميدة إلى الحيلولة دون تطور الخلاف بين أطراف الأزمة إلى الصدام المسلح.[2]

2**/المفاوضات :** و هو موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا من خلال عملية المفاوضات يتم عرض و تبادل و تقريب وجهات النظر و استخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة [3]،أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل ما في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير و تمر عملية المفاوضات بمراحل أساسية بدءا من تشخيص و تحديد القضية التي تقوم عليها المفاوضات بتحديد كل طرف من أطراف القضية و تحديد الموقف التفاوضي لكل طرف ، و كمرحلة ثانية تهيئة المناخ للتفاوض بحيث يتم خلق جو من التجاوب و التفاهم مع الطرف الآخر بهدف التمهيد للمرحلة التي تليها و هي مرحلة التمهيد للمفاوضات و الإعداد لها تنفيذيا من خلال اختيار فريق التفاوض، و وضع الاستراتيجيات التفاوضية و اختيار السياسات التفاوضية المناسبة لكل مرحلة من المراحل بالاضافة لاختيار مكان و زمان المفاوضات و منه بدأ جلسات التفاوض.[4]

---

[1] : المساعي الحميدة , في : https://www.swissinfo.ch/ara _ ،(2017/04/21)

[2] **:** دنيا الأمل اسماعيل , المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية الخلاف الحدودي السعودي/ القطري دراسة حالة : في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=221542 ، (2017/04/21).

[3] : فاروق السيد عثمان ، مرجع سابق ، ص.3.

[4] :ألان فولر ، التفاوض و المهارات الإستراتيجية ، ترجمة : عبد الرحمان الهيجان ، (الرياض :مكتبة الفرقان ،2002)، ص 19.

و عليه المفاوضات أداة هامة في تسوية المشاكل وحل الخلافات وخنق ألازمات وا ٍحلال الوفاق تساعد العمل على زيادة التفاهم والتفاعلوا إقامة التوازن بين المصالح المختلفة، وبين الآراء والمصالح المتباينة وبين الحقوق والواجبات.[i]

3/الوساطة : هي عمل ودي توم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد دو مركز رفيع من أجل تسوية نزاع قائم أو إدارة أزمة دولية ما .[1]

و لا يمكن الشروع بالوساطة إلا اذا انخرط جميع أطراف الأزمة و يتطلب الدخول في الوساطة أن يتفق الطرفان على الهدنة و ذلك بتعهد كل طرف بالتخلي عن جميع الأعمال و السلوكيات العدوانية حيال الطرف الآخر أثناء فترة الوساطة.[2]

تبدأ الوساطة عموما بمحادثات تمهيدية منفصلة مع كل طرف من أطراف الأزمة على حدا تمهيدا للدخول في عملية الوساطة, من أجل محاولة إنهاء الأزمة القائمة.[3] كما أنه لا يوجد إلزام أية دولة بأن تقدم وساطتها و إنما تقوم بذلك بمحض إرادتها , فإن كل طرف من أطراف الأزمة أو النزاع حر في قبول أو رفض عرض الوساطة.

4/**التوفيق أو المصالحة :** ان اتباع أسلوب التوفيق أو ما يعرف أيضا بالمصالحة يعني عرض نزاع معين على لجنة التوفيق أو على موقف واحد قصد تمحيص جميع أوجه النزاع و اقتراح حلول على الأطراف المعنية [4]، يعتبر هذا الأسلوب حديث العهد دخل التعامل الدولي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. تقوم عملية التوفيق على تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة تكون في

---

[1] : نازلي معوض ، ***إشكالية التسوية السلمة في قضية طابا ما بين مصر و إسرائيل*** ، (مصر: مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1990.) ، ص29.

[2] : عبد السلام جمعة زاقود ، مرجع سابق ، ص 149.

[3] : سمير أبو ركبة ، الوساطة لحل المنازعات الدولية ، في :
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html ،(2017/05/03) .

[4] : عبد السلام جمعة زاقود, مرجع سابق , ص 138.

بض الحالات مخولة تقوم بعرض خدماتها على أطراف الأزمة دون أن يطلب إليها القيام بذلك ، و بالطبع فإن أي طرف من أطراف الأزمة حر في قبول أو رفض اقتراحات الموفق أو ما يعرف بلجنة التوفيق .

5/التحقيق : يعتبر التحقيق من أهم الوسائل و الآليات السلمية لإدارة الأزمات ، يقصد به أن يعهد إلى لجنة تتكون من عدد من الأشخاص المهمين كالقضاة أو القادة السياسيين بمهمة تقصي الحقائق التي يدور حولها النزاع القائم بحيث تقتصر مهمة اللجنة على جمع الحقائق و وضعها تحث تصر أطراف الأزمة [1].من مميزات هذه الآلية أنها تهدف إلى تسوية القضايا الفعلية و ذلك بموجب اتفاق خاص يبرم بين الأطراف المعنية كما أنه ليس لتقرير لجنة التحقيق أي صفة إلزامية و يبقى للأطراف المعنية حرية التصرف وفقا لنتيجة عمل اللجنة أو عدم العمل بها.

ثانيا -الآليات القانونية : تعتبر الوسائل القانونية من أهم الآليات لإدارة الأزمات الدولية خاصة وأنها تنطلق من العمل على الحل السلمي و القانوني للأزمات و تتمثل هذه الآليات في :

1/التحكيم الدولي : هي طريقة لتسوية المنازعات الشائكة بين الدول وذلك من خلال شخص أو هيئة قانونية يلجأ إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر عن التحكيم[2] ، على أساس احترام الحق و العدالة و قد عرفت المادة 37 من معاهدة لاهاي 2 /1907 التحكيم الدولي بأنه يهدف إلى تسوية المنازعات بين الدول على يد قضاة تنتخبهم هذه الدولة . [3] كما أن اللجوء إلى التحكيم اختياري و قد يصبح إلزاميا بواسطة معاهدات خاصة توقع عليها الدول فيما بينها ، حيث يصبح هنا التقيد بنتائج التحكيم و القرارات الصادرة عنه إلزامية في كل حال من الأحوال.

2**/القضاء الدولي :** و هو في الأساس محكمة العدل الدولية يعتبر من الوسائل القانونية لإدارة الأزمات حيث تؤدي دورا ثنائيا بموجب القانون الدولي حيث تقوم بحسم المسائل القانونية المحالة إليها من

---

[1] : عبد السلام جمعة زاقود ، مرجع سابق ،ص.137.

[2] : نفس المرجع ، ص 140.

[3] : المادة 37 معاهدة لاهاي 1907/2 ,الجزء الثاني.

قبل هيئات ووكالات دولية مخولة , بالإضافة إلى تسوية الخلافات و الأزمات القانونية التي تتقدم بها الدول المتقاضية طبقا للقانون الدولي .

و يجدر الإشارة إلى أن الأطراف المتقاضية أمام محكمة العدل الدولة ليست أفراد طبيعية و إنما عبارة عن دول [1]، و هي فقط من يحق لها رفع القضايا لدى محكمة العدل الدولية ، و يشترط أن تكون هذه الدول عضو في الأمم المتحدة .

ثالثا - الآليات الاقتصادية

و يقصد بها الأنشطة الاقتصادية الإكراهية التي تستعمل في عملية إدارة الأزمات للتأتير في إدارة و توزيع الثروة الاقتصادية للدولة و هي من الآليات الزجرية لتسوية الأزمات تتمثل في :

1/الحضر الاقتصادي : الذي يعني عدم تصدير سلعة معينة أو مجموعة سلع إلى دولة ما لأسباب سياسية أو اقتصادية .[2] في إطار إدارة الأزمات.قد يكون الحضر كليا و ذلك من خلال المنع الشامل لتصدير السلع و قد يكون نسبيا كمنع تصدير السلع على منطقة محددة من دولة .

2/المقاطعة : و يقصد بها قطع العلاقات التجارية مع إحدى الدول أو بعض مؤسساتها أو رعاياها قصد الضغط عليها في قضية ما بداعي تحديد أهداف محددة .[3]

[1] : خالد القاضي , دراسة قانونية لمشارطات القانون الدولي , (مصر : الهيئة المصرية للكتاب ،1999) ،ص 145.

[2] : المعجم الاقتصادي , جمال عبد الناصر (مصر :, دار أسامة) ص 139.

[3] : المرجع نفسه , ص 169.

3/تجميد الأموال : يقصد بها عدم قدرة المالك على التصرف بماله بحيث يجري عمليا وضع ذلك المال في حساب خاص ، حيث تتصرف فيه البنوك المودوع بها .

4/الحصار الاقتصادي : هو حالة تفرضها دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى بغية الضغط عليها من أجل تحقيق أهداف مختلفة، من شأنها إحداث تغييرات في تصرفات و أفعال الدولة المحاصرة . قد يكون الحصار كلي على دولة ما أو جزئي على مدينة او مجموعة من مدنها.[1]

وعليه فالآليات الاقتصادية من الوسائل الفعالة في عملية إدارة الأزمات بحيث تؤثر هذه الأخيرة في مجريات الأزمة و تؤثر على القرارات السياسية النابعة عن أطراف الأزمة نظرا لأهمية العامل الاقتصادي في بناء نمو الدول بحيث تستعمل الوسائل الاقتصادية كوسيلة ضغط على أطراف الأزمة من اجل الرضوخ و عدم القدرة على المقاومة .

رابعا - الآلية العسكرية : إن إدارة أي أزمة دولية بكل فعال في بعض الأزمات يتطلب إمكانات بشرية و مادية و عسكرية ، فالقوة العسكرية أداة مهمة في إدارة الأزمات حتى و إن لم تستعمل فهي ضرورية لردع الخصم أثناء مرحلة تصعيد الأزمة و فيما يخص الآلية العسكرية نجد:

التدخل العسكري : و هو ذلك النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة دول داخل دولة أو منظمة دولية داخل دولة ما , و الذي يقوم على التدخل قصرا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. فهو بالتالي حالة تنظيم و مراقبة لهدف عسكري من قبل دولة أجنبية في إقليم دولة أخرى بهدف التغيير في بنائها السياسي و مسارات سياستها الداخلية [2]، و هو ما يعكس التدخل في الشؤون الداخلية للدول عبر مجموعة من المبررات في إطار إدارة الأزمات و تسوية النز اعات أو حماية مجموعات اجتماعية في الدولة المستهدفة كالدفا ع عن حقوق الإنسان أو عكس ذلك

---

[1] :الحصار الاقتصادي , الموسوعة العربية , في : https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?nid=16446 (2017/05/09).

[2] : التدخل العسكري , في : ?http://www.skynewsarabia.com/web/tag (2017/04/10).

كالقضاء على جماعات داخل الدولة مثل الجماعات الإرهابية ، و يهدف أيضا التدخل العسكري إلى أهداف غير معلنة انطلاقا من محددات السياسة الخارجية للدولة المتدخلة من خلال محاولة بسط نفوذها في المنطقة أو استحواذها على إقليم معين في سياق النافس الدولي بين الدول الكبرى على المناطق المتدخل بها.

و قد قدم الباحث أرث ر.ج مخططا مفهوميا لتوضيح العوامل الدافعة للتدخل العسكري كما هو مبين في الجدول التالي :

نوع القوة	الغاية	الأسلوب	الهدف	الخصائص
دفاعية	ضد الهجومات	سلمي/عنفي	عسكري صناعي	عدوانية
ردعية	يمنع العدو من أن يبادر بالخطوة الأولى	سلمي	مدني صناعي عسكري	تهديد للعلاقات و اختراق للاستعدادات
إكراهية	إيقاف العدو عن بدء التحرك	سلمي/عنفي	مدني صناعي عسكري	تبرر على أسس دفاعية
تهديديه	نفوذ	سلمي	/	يمكن أن تكون إنذاريه

المصدر : ART.RJ OP.CIT.P189.

من خلال هذا الجدول يحاول ارث ر.ج أن يشرح العوامل الدافعة للتدخل العسكري و ذلك من خلال تفسير نوع القوة ين دفاعية ,ردعية ,إكراهية أو تهديديه و هنا يحاول أن يبسن و يفصل بين أنواع القوة المستعملة عند التدخل العسكري فهي حسبه تختلف حسب الغاية و الهدف و كل تدخل عسكري له أسلوبه الخاص , فقد يكون سلمي أو عنفي و يمتاز كل تدخل بمجموعة من الخصائص تقاس كلها على أساس الغاية منه.

و عليه القول بأن هذه الآلية أي آلية التدخل العسكري عي وسيلة من الوسائل الأساسية في بعض الأحيان لإدارة الأزمات و المتعلقة بالأداة العسكرية , تقترن بالقوة و التأثير ، كثيرا ما تستخدمها القوى الكبرى في الأزمات .على سبيل المثال التدخل العسكري في سوريا، تدخل الناتو في ليبيا و دلك بهدف الحسم الا ان هده الآلية كثيرا ما تزيد من تعقيد الامور بحيث تؤدي الى دمار على مستوى البنية التحتية بالاضافة الى الخسائر البشرية من تهجير و قتل مثل ما حدث تماما بعد التدخل العسكري في سوريا.

إضافة إلى الآليات التي سبق ذكرها نجد آلية أخرى مهمة في عملية إدارة الأزمات و هي الأداة الدعائية و يقصد بها وسائل الإعلام المختلفة وذلك بما يدعم و يساعد موقف مستخدمها و يعمل على إضعاف موقف خصمه و في إطار هذه الأداة الدعائية , تستخدم المؤثرات الثقافية المختلفة من معتقدات و اديولوجيات و هذا كله في مسعى للتأثير على الرأي العام و توجيهه مع العمل على كسب تأييده ضد الخصم.[1]

[1] هزوان الوز ، دور الاعلام اثناء الأزمات ، في :
http://thawra.sy/_archive.asp?FileName=304843640201108102238 12 (2017/05/12).

خلاصة الفصل الأول :

- الازمة هي نقطة تحول في العلاقات الدولية
- هناك ثلاث اتجاهات لتعريف الازمة الدولية : اتجاه النسق الدولي الدي يرى أن الأزمةهي حدوث خلل في النظام العالمي العام أو الخاص و إتجاه النسق الدولي الدي يربط مفهوم الأزمة بمدى إدراك صانع القرار لها بالاضافة إلى اتجاه ثالث و هوالاتجاه التوفيقي الدي يجمع بينهما.
- هناك فرق بين إدارة الأزمات و الإدارة بالأزمات فالأولى تكون الأزمة فيها مفاجئة والثانية تكون مفتعلة.
- تختلف آليات إدارة الأزمات من الآليات السلمية مثل الآليات الديبلوماسية و آليات الردع مثل الآليات الاقتصادية والعسكرية كالتدخل العسكري.

عادت روسيا الاتحادية إلى الظهور مجددا بوصفها قوة متزايدة الأهمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و ذلك في إطار إعادة إحياء علاقاتها القديمة مع دول المنطقة ، حي أبدت روسيا اهتماما واسعا بالمنطقة وكثفت جهودها من أجل توثيق هذه العلاقات مع لدول شمالإفر يقيا سعيا منها إلى تأكيد مكانتها الدولية في النظام الدولي الجديد الذي هو قيد التشكل والرامي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب تكون روسيا فيه فاعلا من الفواعل الأساسية ، خاصة و أنها تمتلك مجموعة من المقومات التي تجعل منها دولة كبرى ، نظرا لاعتبارها وريث الاتحاد السوفييتي السابق ورثت عنه جميع قدراته العسكرية [1]، إضافة إلى حيازتها على مقعد دائم بمجلس الأمن و هو الأمر الذي يعطيها ثقلا سياسيا [2]، ظف إلى ذلك المقومات الأخرى كالمقوم الاقتصادي باعتبارها من أغنى دول العالم حيث تملك سابع أكبر احتياطي في العالم فضلا عن امتلاكها لموارد اقتصادية أخرى ، علاوة على ذلك يشهد الاقتصاد الروسي انتعاشا في جميع المجالات في ظل تحسن أداء المؤسسات الاقتصادية الروسية تبعا للإصلاحات التي أقيمت على مستواها[3].كما تتمتع روسيا بمكانة جيوسياسة مهمة خاصة و أنها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث تقدر مساحتها ب 17098242 كلم2 بحدود تقدر بعشرة آلاف كيلومتر من الشرق إلى الغرب .و بناءا على هذه المقومات ترسم الإستراتيجية الروسية و تتبين أهدافها و سماتها .

المبحث الأول :الادراك الاستراتيجي الروسي لمنطقة شمال افريقيا :

تتسم الإستراتيجية الروسية الجديدة باختلافها عما كانت عليه إستراتيجية الاتحاد السوفيتي السابق ، فقد طرأت عليها تغييرات جديدة وفقا للمتغيرات الدولية و تفكك الاتحاد السوفيتي و ما انجر عنه من ظهور للنظام الدولي الجديد .حيث أصبحت للإستراتيجية الروسية سمات و خصائص جديدة :

---

[1] : les voix du monde ; Russie: la nouvelle stratégie de cyber sécurité de Poutine ; http://www.rfi.fr/europe/20161206-russie-nouvelle-strategie-cybersecurite-poutine (2017/04/19)

[2] :ممدوح عبد المنعم ، ***روسيا تنادي بحق العودة على القمة*** ،(احمد ياسين للنشر و التوزيع ،ط.1)، ص . 44 .

[3] **:**مجلة العرب الدولية، **إلى أين يتجه الاقتصاد الروسي** , في : http://arb.majalla.com/2016/11/article55256043/ : (2017/04/20).

أولا : خصائص الإستراتيجية الروسية :

1/الواقعية : تتسم الإستراتيجية الروسية الجديدة بالواقعية وذلك من خلال سياستها البراغماتية و النفعية و التي تتماشى و مصالحها ، ذلك من خلال الابتعاد عن كل ما هو اديولوجي أو عقائدي أو فكري ، [1]حيث اتجهت من خلال هذه الإستراتيجية الجديدة إلى الاهتمام أكثر بما يخدم مستقبل روسيا على الصعيد الداخلي ،الإقليمي و الدولي وذلك في جميع المجالات و الأصعدة سواء الاقتصادية ، السياسية أو غيرها.

2/براغماتية القيادة الروسية : و ذلك من خلال تبني الرؤساء و القيادات العليا بروسيا لقيم جديدة تخدم دولة روسيا الاتحادية و قطع صلتهم بكل ما يتعلق بالايدولوجيا التي كانت في الاتحاد السوفيتي السابق ،خاصة تلك المتعلقة بالشيوعية ، الماركسية أو اللينينية [2]. و يأتي هذا في إطار التخلي عن المبادئ السائدة في فترة الحرب الباردة و استبدالها بمبادئ جديدة تكون أكثر منفعة ، تقدم خدمة أكبر لروسيا ، تقوم هذه البراغماتية على فتح مجال التعاون مع الدول و التعايش مع الآخر من خلال بناء علاقات جديدة وفق ما تقتضيه المصلحة العليا لدولة روسيا الاتحادية.

3/ديناميكية الإستراتيجية الروسية :أو ما يعرف بفاعلية الإستراتيجية الروسية و هي من الخصائص الأساسية للإستراتيجية الروسية حيث تمتاز بالحركية وفق ما يتماشى مع متطلبات و معطيات العصر الحالي و التخلي عن الايديولوجيات السابقة و الانفتاح و التوجه نحو العولمة و حرية الأسواق[3] من أجل

---

[1] :لمى الأمارة مظر، ***الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكساتها على المنطقة العربية*** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009)،ص.102.

[2] : Jean Géronimo, **L'actualité de la stratégie d'encerclement de la Russie** : «03 /12/2010 on (2017/04/20) http://leuven.pagesperso-orange.fr/encerclement-Russie.pdf

[3]**:** Ekaterina stepanova **;la russie a_t_elle une grande stratigie au moyen_orient** ; on :https://www.frstrategie.org/competences/russie-eurasie/doc/2016-armee-russe.pdf

.(2017/04/23)

تحقيق الاستقرار في روسيا.مع جعل المصلحة العليا للدولة الهدف الأسمى و الذي يجب تحقيقه بمختلف الوسائل سواء السياسية ، الاقتصادية أو العسكرية.

4/المنافسة الحرة : بحيث وضعت أهداف جديدة للسياسة الروسية الجديدة ، فقد تخلت عن تلك المبادئ السابقة و اتجهت نحو الدخول إلى الأسواق و المنافسة من خلال التخلي عن مبادئ الحقبة الاشتراكية التي كانت في الحرب الباردة ، حيث قامت بإعادة ترتيب الأولويات و فرض إصلاحات بنيوية ، بحيث أصبحت روسيا الاتحادية تعامل خارجيا مع الدول و يظهر ذلك جليا من خلال الصناعة العسكرية و ما تصدره من أسلحة إلى الدول .إضافة إلى فتح مجال الاستثمار و التوجه نحو الانفتاح المالي و الاقتصادي[1] على عكس ما كانت عليه في الاتحاد السوفيتي السابق.

5/حرية الحركة : إن تفكك الإتحاد السوفييتي السابق و قيام دولة روسيا الاتحادية وما انجر عن من ظهور النظام االدولي الجديد بقطب واحد ،لا يعني فرض شروط على روسيا أو على حرية تحركاتها في هذا النظام الجديد و لن يغير من مصالحها الجوهرية، كما أنه لم يجعلها مجبرة على الرضوخ للدول الكبرى خاصة و أنها عضو دائم في مجلس الأمن و هو ما جعلها تمتلك تتبع إستراتيجية تتسم بحرية التحرك على الصعيد الدولي مع إمكانية معارضتها لأي نمط جديد في العلاقات الدولية خاصة وان كان يتعارض مع مصالحها في العالم [2].و يظهر ذلك من خلال رفض روسيا لهيمنة القطب الواحد و رغبتها في بناء عالم متعدد الأقطاب تكون روسيا طرفا فيه.

6/المرونة : و ذلك من خلال إدراك روسيا للوضع العالمي واعتبار أمريكا كأكبر قوة عالمية فيه، بالرغم من عدم تقبلها ذلك وسعيها إلى المنافسة والعمل على العودة إلى الساحة الدولية و يظهر تقبلها لمواصفات النظام الدولي الجديد من خلال قبولها لإشراك جميع أعضاء مجلس الأمن لحل الأزمات

---

[1] : موقع الجزيرة للدراسات : الاقتصاد الروسي و نهاية عصر النفط ، في : http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ (2017/04/22).

[2] : محمد مجدان ، روسيا و البحث عن دور عالمي مؤثر ، مركزدراسات الوحدة العربية : على الرابط : www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5693. (2017/03/10).

الدولية و ذلك لإدراكها لضعف نفوذها مقارنة بالمنافس التقليدي لها أمريكا . وتمنحها هذه المرونة نوعا من التعايش مع بوادر النظام العالمي الجديد [1]و التعامل معه بما يخدم مصالحها من خلال استغلالها ما تمتلكه من مقومات اقتصادية ، جيوسياسية ، و عسكرية.

من خلال ما سبق أن الاستراتيجية الروسية الجديدة اختلفت عما كانت عليه في الاتحاد السوفييتي السابق حيث تمتاز الاستراتيجية الروسية الجديدة بالليونة مع اعترافها بالولايات المتحدة الامريكية كأكبر قوة في العالم و ضرورة التأقلم و تقبل هذا الوضع ، الا ان هذا الوضع لا يعني بالنسبة لروسيا الاتحادية عدم تطلعها لمصالحها الاستراتيجية سواء داخليا ام خارجيا بحيث تسعى من خلال استراتيجيتها الجديدة الوقوف على مصالحها و التوجه نحوها و تحصيلها ، و تسعا روسيا من خلال استراتيجيتها الجديدة ايضا الى عودتها الى الساحة الدولية خاصة بعدما تخطت عديد العقبات الاقتصادية التي كانت تشلها عن التقدم ، بحيث أصبحت تسعا الى اعادة هيكلة النظام الدولي و تحويله من نظام القطب الواحد الى نظام متعدد الاقطاب يكون لروسيا الاتحادية دور بارز و فاعل من الفواعل الاساسية فيه، و هو ما ما يعكس عدم تغير الاستراتيجية الروسية بشكل كبير ، عدا تخليها عن الجانب الاديولوجي و تركيزها على الجانب البراغماتي المنفعي الذي يخدم مصالحها الوطنية.

و تهدف الإستراتيجية الروسية الجديدة إلى مجموعة من الأهداف ترمي كلها إلى الحفاظ على المصلحة العليا لروسيا تمثل هذه الأهداف في :

1/الحفاظ على الأمن القومي الروسي و وحدة الأراضي الروسية :

يعتبر الهدف الأسمى للدولة الروسية خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي و ما انجر عنه من مطالب للانفصال عن هذا الكيان وفق تسويات ما بعد الحرب الباردة ضف إلى ذلك تزايد حدة النزاعات الانفصالية كأزمة الشيشان و نزاعات الحدود و تعدد الأعراق و الأجناس بها و هذا ما يشكل خطورة على وحدة الأراضي الروسية[2] و لهذا الشأن ، كان الهدف الأسمى للإستراتيجية الروسية هو الحفاظ على أمنها القومي و وحدة أراضيها .

---

[1] : لمى الامارة مظر ، مرجع سابق ، ص.107.

[2] : لمى الأمارة مظر ، مرجع سابق ، ص .126.

2/تحقيق السلم و الامن العالمي :

و ذلك من أجل توطيد أمن و سلم روسيا الاتحادية و دول الجوار الإقليمي ، و بخصوص تجنب النزاعات العسكرية التي تمثل تقلا يؤثر بطريقة أو أخرى على الإقليم الذي ينشأ فيه هذا النزاع و ينبع من هذا الهدف هدف آخر و هو تقوية القدرات الاقتصادية و تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي[1] . فمن المعروف أن انعدام السلم و الأمن يقلل بالضرورة من فرص التطور و الازدهار الاقتصادي و يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية ، فالهدف من حفظ السلم و الاستقرار بالعالم هو ما يفسر سعي روسيا إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد الاقتصادية و ذلك من خلال تشجيع الدول على عقد اتفاقيات أمنية معها ، مثل صفقات الأسلحة و إقامة التدريبات العسكرية و المناورات.

2/حفظ المكانة الدولية لروسيا و إعادة هيبتها :

في ظل المنظورات و النظام الدولي الجديد ذو الأحادية القطبية و ما فرض على روسيا من تقويض للقوة العسكرية مقارنة بما كانت عليه،تسعى روسيا من خلال إستراتيجيتها الجديدة و خاصة بعد مجيء بوتين إلى الحكم إلى سياسة جديدة تأكد على وجوب عودة روسيا إلى الساحة الدولية و استعادة عضمتها التي كانت في الاتحاد السوفييتي السابق ، فهي تسعى إلى فرض إثبات دورها على الصعيدين الإقليمي و الدولي مثلها مثل الدول الكبرى الأخرى و ذلك من خلال فك القيود على النفوذ الروسي في المنازعات الدولية و ذلك بهدف الحفاظ على المصالح الروسية في العالم [2]، انطلاقا من إدراكها لقدرتها على لعب دور مهم في رسم السياسات العالمية الجديدة .

3/إقامة عالم متعدد الأقطاب :

يعتبر هذا الهدف هدفا أساسيا حيث تسعى روسيا من خلال استراتيجياتها إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب بغية التقليل من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية .ترى روسيا الاتحادية أن العالم في ظل

---

[1] : فريد غاير لي ، البنك الدولي يكشف عن توقعاته للاقتصاد الروسي : على الرابط : https: /arabic.rt.com/focus**es/70:** (**23/05/2017**.)

[2] : المصالح الروسية في سوريا ، مركز كارينغي للشرق الأوسط على الرابط : -/carnegie-mec.org/2014/06/11/ar pub-55899 في : (2017/05/11).

الأحادية القطبية هو تهديد لمصالحها كما ترى أن نظام القطب الواحد يؤدي إلى الإخلال بالاستقرار و عدم التوازن في العلاقات الدولية و هو ما يجعلها تسعى إلى إعادة بناء النظام الدولي و محاولة جعله عالم متعدد الأقطاب [1]، تشارك فيه مجموعة من الدول الكبرى بحيث تكون روسيا فاعلا أساسيا فيه.

و عليه و مما سبق نستنتج أن الإستراتيجية الروسية قد تغيرت عما كانت عليه في الاتحاد السوفييتي السابق ، فقد تحولت الأولويات الروسية من الوقوف على الإيديولوجيات إلى سياسة البحث عن المنافع و المصالح و التركيز عليها خاصة في ظل النظام الدولي الجديد الذي يقوم على الأحادية القطبية ، حيث تسعى روسيا الاتحادية من خلال إستراتيجيتها الجديدة إلى للعودة إلى الساحة الدولة وذلك من خلال محاولتها لبناء نظام عالمي جديد يكون متعدد الأقطاب تكون روسيا فاعلا في 1 ، من خلال الاعتماد على المقومات التي تمتلكها على الصعيدين الداخلي و الخارجي.و يظهر ذلك جليا من خلال تواجدها بمنطقة الشرق الأوسط و منطقة شمال إفريقيا بحثا منها عن المجالات الحيوية و المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية و سعيا منها للعمل على إدارة الأزمات بتلك المناطق باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن.

ثانيا/الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا :

تعتبر منطقة شمال إفريقيا المنطقة الجغرافية التي تقع أقصى الجزء الشمالي من القارة الإفريقية ، تمتد من مصر شرقا إلى المغرب و الصحراء الغربية غربا ، تحيط بالمنطقة العديد من البحار حيت تطل على البحر الأحمر شرقا و غربا المحيط الأطلسي و شمالا البحر الأبيض المتوسط [2]. تضم المنطقة سبعة دول وفق تقسيم الأمم المتحدة، تمتع هده المنطقة بموقع جيوستراتيجي حيث تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيوسياسية و هي : البعد المتوسطي غربا ، البعد شرق أوسطي ، البعد الإفريقي جنوبا ، إضافة إلى البعد الأطلسي غربا .

---

[1] : الكسندر دوغين : المرحلة الانتقالية إلى عالم متعدد الأقطاب ، على الرابط :-http://katehon.com/ar/vide-lksndr dwgyn-lmrhl-lntqly-l-lm-mtdd-lqtb o/llm ، (2017/05/11).

[2] : شمال افريقيا : على الرابط :

http://www.marefa.org/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7. (2017/05/11).

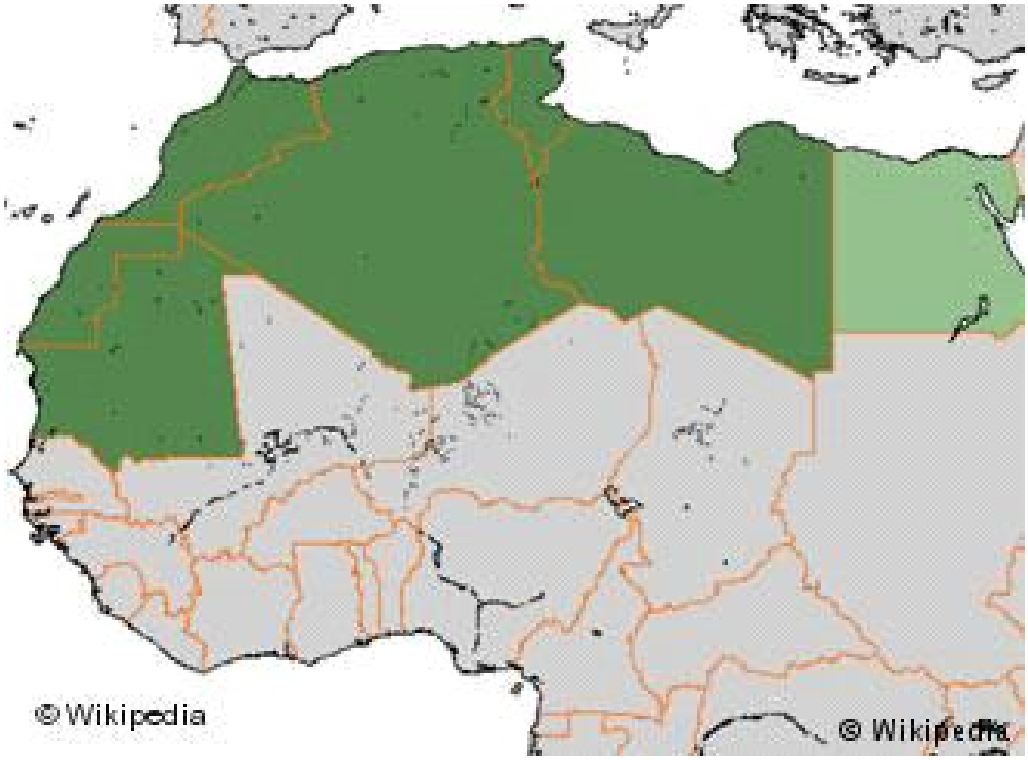

*خريطة تمثل دول منطقة شمال إفريقيا

تعتبر منطقة شمال إفريقيا محورا لتلاقي ثلاث قارات : إفريقيا ، اروبا ، أسيا و هي بواجهة بحرية ذات أهمية إستراتيجية بشريط ساحلي طوله 2100 كلم.[1] خاصة و أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يعد ممرا رئيسيا لنقل المحروقات و فضاء للمبادلات التجارية .تتمتع منطقة شمال إفريقيا .كما تتمتع منطقة شمال إفريقيا بعديد الموارد الزراعية نظرا للمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة و تنوع المحاصيل بها إضافة إلى الثروة الحيوانية إضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى بحيث تنتج منطقة شمال إفريقيا ما يقارب 6% من إنتاج العالم من النفط ، إذ يمثل احتياطها من النفط 10% من احتياطي العالم ،ضف إلى ذلك توفر 32% من الطاقة الكهرومائية و

[1] هديل البكري : ما هي دول شمال إفريقيا ، على الرابط : http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7 .(2017/04/22)

المستغل منها 0.7% فقط ، و توفر الطاقة الشمسية و التي تعتبر من الطاقات المتجددة و هو ما جعل هده المنطقة محل أطماع و ساحة لتنافس الدول الكبرى خاصة .[1]

كما تشكل سوقا استهلاكيا نظرا للطاقة الاستيعابية للمنطقة من حيث المستهلكين ، حيث تبلغ الكثافة السكانية لهذه المنطقة ما يقارب 160 مليون نسمة .

تشجع كل هذه الموارد التي تزخر بها القارة المستمرين الأجانب للاستثمار بها في جميع المجالات الاقتصادية و هو ما يعود بالنفع عليها

تعكس الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا ما يحدث من تنافس خارجي للدول الكبرى على هذه المنطقة.

[1] إفريقيا ثروات بلا حدود ، في : https://www.sasapost.com/amazing-resources-in-africa/ (2017/04/22).

ثالثا/التواجد الروسي بمنطقة شمال إفريقيا :في إطار إعادة بناء العلاقات الروسية و في مجرى تحقيق الإستراتيجية الروسية الرامية إلى بناء عالم متعدد الأقطاب ، إضافة إلى سعيها بالعودة إلى الساحة الدولية من جديد اتجهت موسكو نحو الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حيث يتواجد الحليف الصيني ، خاصة و أنها تعتبر من أهم المناطق في العالم حيوية .كما تعتبر سوقا للأسلحة و المعدات العسكرية في ظل التنافس الدولي الشديد ما بين الدول للظفر بهذا السوق خاصة أمريكا و فرنسا المستعمر القديم .

ويعود التواجد الروسي بمنطقة شمال إفريقيا إلى التنافس الدولي على المنطقة و الصراع على النفوذ بها خاصة و أنها تعتبر من المناطق الحيوية في العالم باعتبارها غنية بالموارد الأولية كما ذكر في السابق .

و التواجد الروسي أيضا بمنطقة شمال إفريقيا له دواعي اقتصادية تدخل ضمن الإستراتيجية الروسية لتأمين الظروف المناسبة لتطور اقتصادها و الذي من خلاله تحافظ على قدراتها الصناعية ، و بالتالي تأكيد نفوذها و هيبتها بحيث يظهر ذلك القطاع النفطي و الأهمية الكبرى التي توليها روسيا له ، و في هذا الإطار تسعى إلى التنسيق مع دول شمال إفريقيا و على وجه الخصوص الجزائر و ليبيا اللتان تعتبران من الدول النفطية ،[1] وذلك بهدف السيطرة على أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة و أن روسيا من أكبر البلدان المصدرة للنفط و الغاز في العالم .

دائما في إطار التواجد الروسي بمنطقة شمال إفريقيا تعمل على محاربة الإرهاب حيث تواجه خطر انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة خشية منها وصوله إلى موسكو ، فالإرهاب حسب روسيا من العوامل المهددة للاستقرار ، السلم و الأمن العالمي . و ذلك بموجب القضاء على الإرهاب.

رابعا/**الإستراتيجية الروسية بمنطقة شمال إفريقيا :**

تسعى روسيا إلى تطبيق إستراتيجية شاملة في منطقة شمال إفريقيا و ذلك بغرض تحقيق مصالحها و أهدافها بالمنطقة ، خاصة و أنها تتمسك بلعب دور فعال و مؤثر على الصعيد الدولي على جميع الأصعدة السياسية ، الاقتصادية ، الأمنية و العسكرية

1

و ظهر ذلك من خلال النقاط التالية:

1/إعادة إحياء الاتفاقيات مع حلفائها السابقين :

عملت روسيا من خلال إستراتيجيتها الجديدة ، خاصة بعد مجيء الرئيس فلاديمير بوتين على تعزيز علاقاتها مع دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر و ليبيا من خلال إعادة الاتفاقيات التي كانت تجمعهم بالاتحاد السوفييتي السابق و التي طرأ عليها التجميد بسبب تأخر هذه الدول على تسديد ديونها، فقد عملت روسيا من خلال إستراتيجيتها الجديدة التي اتسمت بالليونة نوعا ما مقارنة بما كانت عليه و ذلك في إطار التعاون و إعادة الإنعاش في المجالات الاقتصادية و خاصة العسكرية[1] ، فقد قامت روسيا بإسقاط جزء من الديون عن بعض الدول و إسقاطها كاملة عن دول أخرى , كما عمدت روسيا من خلال إستراتيجيتها في شمال إفريقيا إلى اللجوء إلى توقيع عقود عمل جديدة و نشطت الاستثمارات مع دول المنطقة بحيث شملت هذه الاتفاقيات عديد المجالات و ذلك كإستراتيجية لتعويض خسائر الديون التي أسقطتها عن دول شمال إفريقيا و من بين هذه الاتفاقيات تلك المتعلقة بالتعاون السلمي في مجال الطاقة النووية بغرض إنشاء مفاعلات نووية للاستعمالات السلمية.

2/التركيز على اعتبار دول شمال إفريقيا سوقا استهلاكية للسلاح الروسي :

تعتبر دول شمال إفريقيا و على رأسها الجزائر سوقا للسلاح الروسي و الذي يسهم بدور كبير في نمو الاقتصاد الروسي بنسبة كبيرة . و تعد الجزائر من الدول الأولى التي وقعت صفقات شراء الأسلحة من روسيا الاتحادية بمبلغ تزيد قيمته عن 7 مليار دولار و بصفقات أخرى مع ليبيا ب4 مليار دولار .

و تركز روسيا في إستراتيجيتها في شمال إفريقيا على العمل على ضمان احتكار السوق لصالحها [2]في ظل التنافس الشديد الذي تشهده المنطقة حول استقطاب أكبر قدر ممكن من الدول في تصديرها للأسلحة بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] : محمود حمدي ابو القاسم : التواجد الروسي في افريقيا : الفرص و المخاطر ، على الرابط :
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3622:2015-12-28-08-54-46&Itemid=172&option=com_content

[2] : **حسني عماد حسني** "روسيا و اعادة اكتشاف افريقيا من جديد : على الرابط :
http://democraticac.de/?p=43279

3/ تعزيز الوجود العسكري في المتوسط :

و يظهر ذلك جليا من خلال التواجد الروسي على الشواطئ الليبية إضافة إلى نقلها لأسطولها من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط و ذلك من أجل الحفاظ على مصالحها بالمنطقة خاصة في ظل ما يحدث في من حراك عربي [1]، حيث تسعى من خلال تواجدها بالمنطقة إلى حماية مصالحا خاصة تلك المتعلقة بطرق إمداد النفط و العمل على الإبقاء على التوازن في أسعاره من التقلبات ، خاصة و أن لمصادر الطاقة تأثير كبير على الاقتصاد الروسي حيث اتبعت روسيا في هذا الصدد اتجاهين اثنين : الأول يقوم على العمل على استقرار أسواق النفط في العالم و الثاني يقوم على تأمين طرق إمداد النفط و الموارد الطاقوية [2]، و بحكم أن لدول شمال إفريقيا أكبر قدر من احتياطي النفط في العالم و الذي يؤثر بالضرورة على السوق العالمي هو ما أدى بروسيا إلى التعاون و التنسيق في هذا المجال.

و عليه فإن الإستراتيجية الروسية بشمال إفريقيا هي إستراتيجية تقوم على التنافس الدولي على مناطق النفوذ بالعالم و ذلك لعدة أسباب أهمها الأسباب الاقتصادية و التي تزيدها مكاسب واستثمارات تعود بالنفع عليها ، إضافة إلى تحقيق أهداف سياسية تقوم على استعادتها لمكانتها الدولية .

و تعكس الإستراتيجية الروسية بمنطقة شمال إفريقيا الحضور القوي لروسيا في المنطقة و يظهر هذا الحضور من خلال العلاقات القوية و المتميزة التي تربطها مع دول شمال إفريقيا على جميع الأصعدة و بجميع الميادين و خاصة الجزائر.

---

[1] : محمود حمدي ابو القاسم ، مرجع سابق .

[2] : اسرار التواجد العسكري الروسي في البحر المتوسط : على الرابط :
http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=98265 في : 24 /03/ 2017.

المبحث الثاني : موقع الجزائر ضمن الاستراتيجية الروسية

أولا الموقع الجيوستراتيجي للجزائر : تعتبر الجزائر البوابة الشمالية لقارة إفريقيا متوسطة بذلك دول المغرب العربي بمساحة تقدر ب 2.381.741 كيلومتر مربع و هو ما يجعلها أكبر دولة من حيث المساحة بمنطقة شمال إفريقيا . للجزائر أهمية جيوستراتيجية خاصة و أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كيلومتر و هو ما يساعد على الملاحة البحرية و وفرة الموانئ مما يساعد على المبادلات التجارية و منه تطوير و ازدهار اقتصاد الدولة كما تعتبر الجزائر نقطة عمق و تغلغل إلى جنوب القارة الإفريقية كما هو مبين في الخريطة التالية :

خريطة تبين حدود الجزائر مع الدول.

و حسب الخريطة لموقع الجزائر فإنها تمتد على حدود برية مع سبعة دول من القارة الإفريقية هي تونس و ليبيا شرقا المغرب و الصحراء الغربية غربا و موريتانيا في الجنوب الغربي و تحدها مالي و النيجر من الجنوب.

يتفاوت طول هذه الحدود البرية حسب الجدول التالي :

	ليبيا	تونس	مالي	النيجر	الصحراء الغربية	المغرب	موريتانيا
طول حدود الجزائر مع الدول المجاورة	982 كلم	965 كلم	1376 كلم	956 كلم	42 كلم	1601 كلم	643 كلم

و للجزائر أيضا موقع جيولوجي هام جعلها تمتلك العديد من الموارد الطبيعية كالمعادن من حديد ، نحاس يورانيوم ، ذهب ، الرصاص ، الزنك . عدا امتلاكها لاحتياطات معتبرة من النفط و الغاز الطبيعي كما هو مبين في الخريطة التالية :

خريطة توضح اهم الموارد بالجزائر *الطاقة و المعادن *

و هو ما جعل لموقع الجزائر أهمية استراتيجية على المستوى الاقليمي و الدولي و جعل منها ر قوة إقليمية هامة في الفضاء المتوسطي وعنصرا أساسيا في المغرب العربي وطرفا فاعلا في إفريقيا بالإضافة الى ذلك فهي قطب استقرار مقارنة بما تشهده دول المنطقة من تحديات أمنية و عدم استقرار.

ثانيا/العلاقات الجزائرية الروسية:

1/تطور العلاقات الجزائرية الروسية :

للجزائر علاقات وثيقة مع دولة روسيا الاتحادية تعود هذه العلاقات إلى زمن مضى زمن الإتحاد السوفييتي حينما اعترف هذا الأخير بالدولة الجزائرية المستقلة في 23 مارس 1963.

تعززت العلاقات الجزائرية الروسية بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي حيث ساهم السوفيت في تلك الفترة في تطوير الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى آلاف الطلاب الجزائريين الذين تلقوا دراستهم في الجامعات السوفييتية كما منح الاتحاد السوفيتي قروضا للجزائر لأغراض التنمية الاقتصادية إلى جانب تطوير فروع الاقتصاد مثل الطاقة، التعدين ،الصلب و الحديد و غيرها من المشاريع الكبرى.و قد استمرت هذه العلاقات إلى غاية سقوط الإتحاد السوفييتي و قيام دولة روسيا الاتحادية و ما قابله من اعتراف الجزائر بها رسميا في 26 ديسمبر 1991 و تقوم العلاقات الجزائرية الروسية على المحاور التالية :

1: المجال العسكري : لطالما كانت الجزائر سوقا للسلاح الروسي وذلك منذ فترة الإتحاد السوفيتي السابق حيث كان المزود الأول للأسلحة إلى الجزائر إضافة إلى المعدات العسكرية حيث قاربت ميزانية الأسلحة ما بين سنتي 1962-1990 ب 14 مليار دولار أمريكي و هو ما يمثل أكثر من 90% من واردات الجزائر .و قد تراجعت واردات الجزائر من الأسلحة في العشرية السوداء بحيث حدث ما يشبه القطيعة بين البلدين في تلك الفترة . و في سنة 2006 أعيد إحياء التعاون في المجال العسكري بعد زيارة الرئيس بوتين إلى الجزائر حيث تم إبرام اتفاقية بين الجزائر و روسيا الاتحادية تنص على الغاء الديون الجزائرية على روسيا مقابل اقتناء أسلحة روسية بقيمة 7.5 مليار دولار . حيث ضمت مجموعة من منظومات الأسلحة تمثلت في طائرات عسكرية ، دبابات و غواصة إضافة إلى بعض المعدات العسكرية الأخرى . كما تلقى عدد كبير من الضباط الجزائريين تدريباتهم العسكرية بالاتحاد السوفيتي السابق و هو ما جعل لهم خلفية و ميول إلى العقيدة الإستراتيجية الروسية.كل هذه المعطيات تشير إلى مدى قوة العلاقات

الجزائرية الروسية في المجال العسكري خاصة و أنها تعتبر المصدر الأول للأسلحة للجزائر ضمن إستراتيجية تبادل المنافع و الخبرات العسكرية.

2/المجال الاقتصادي : تقوم العلاقات الجزائرية الروسية في المجال الاقتصادي على عنصرين اثنين الأول يتمثل في العنصر الطاقوي و الثاني يتمثل في العنصر التجاري :

أ/التعاون في مجال الطاقة : تعتبر الجزائر أكبر منتج للغاز الطبيعي في منطقة شمال إفريقيا و في نفس الوقت تعتبر روسيا من أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم ،و في هذا الإطار تسعى الدولتين لتطوير إستراتيجية الشراكة في مجال الطاقة و تحقيق التعاون فيما بينهما و التنسيق فيما يخص مجال الطاقة و حفظ أسعار النفط و الغاز و إبقائها متوازنة في ظل الأزمات الاقتصادية خاصة و أن الدولتان تعتبران الموارد الطاقوية كوسيلة ضغط بالنسبة لروسيا و كمصدر أولي للنمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر و ما دفع بالبلدين أيضا للتنسيق في مجال الغاز هو مدى تأثيره على الصعيدين السياسي و الاقتصادي حيث توفر روسيا ما يقارب 30% من حاجة الاتحاد الأوروبي و الجزائر 12% ، حيث يعمل البلدين على إنشاء منظمة للبلدان المصدرة للغاز .

ب/ التعاون في المجال التجاري :

و ذلك من خلال تشجيع الاستثمار بين البلدين و عمل روسيا على المساهمة في تطوير الاقتصاد الجزائري في إطار اتفاقيات ثنائية بين البلدين ، فقد قدر التبادل التجاري بين البلدين سنة 2000 ب 200 مليون دولار أمريكي و تضاعف سنة 2006 إلى 650 دولار أمريكي ، ثم وصل سنة 2008 إلى 1339 مليون دولار أمريكي و قد تمثلت الواردات الروسية إلى الجزائر في معدات و وسائل النقل إضافة إلى المعادن ، و في سنة 2015 بلغت قيمة التبادل ما يقارب 835 ملون دولار أمريكي . أما بخصوص الصادرات الجزائرية إلى روسيا فقد بلغت قيمتها 1.176 مليار دولار والمثمتلة في مواد غذائية و على رأسها التمور.

2/العلاقات الجزائرية الروسية وفق المصالح المتبادلة :

تقوم العلاقات ما بين الدول على مجموعة المصالح المتبادلة بينها ، سواء في المجال الاقتصادي ، السياسي أو العسكري ، يمكن أن تكون هذه المصالح متساوية مابين البلدين و يمكن أن تكون متفاوتة من دولة إلى أخرى .

1/بالنسبة لروسيا :

أ/ من الناحية الاقتصادية :

*للجزائر إمكانيات و موارد أولية تتعلق بالنمو الاقتصادي ، تجعلها هذه الموارد رائدة في في منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد اكتمال طريق الوحدة الإفريقية بحلول سنة 2018، و هو ما يجعل منها محركا للنمو في القارة السمراء.

*تمتلك الجزائر أيضا فرص كبيرة في عديد القطاعات الصناعة ، الزراعة و هو ما يشجع الاستثمار الخارجي بلجزائر ويحفز المؤسسات الأجنبية و على رأسها الروسية للاستثمار بالجزائر خاصة و أن الجزائر تمتلك المؤهلات الطبيعية و البشرية التي تسمح لها بتنويع اقتصادها و تنميته خارج قطاع المحروقات.

*تحتل الجزائر المرتبة الثامنة عشرة عالميا في ترتيب الدول المنتجة للنفط فهي بذلك تعتبر من الدول الرائدة في مجال الطاقة في منطقة شمال إفريقيا و المتوسط كما تعتبر الجزائر أول أكبر منتج للغاز بمنطقة شمال إفريقيا بحيث تمتلك احتياطي يقدر ب 4600 مليار تر مكعب و هو ما جعل روسيا تتسق مع الجزائر فيما يخص النفط و الغاز.خاصة و أن روسيا تعتمد على الغاز كورقة ضغط في سياستها الخارجية في العالم .[1]

ب/ من الناحية السياسية :

تشهد منطقة شمال إفريقيا حالة من أللاستقرار التي تولدت عن الحراك العربي في كل من تونس و مصر، إضافة إلى تبعات سقوط نظام معمر ألقذافي في ليبيا و ما انجر عنه من تداعيات أمنية في المنطقة و في ظل انشغال كل من تونس و مصر بالأوضاع الداخلية ترى روسيا الجزائر على أنها الدولة الوحيدة التي تتمتع باستقرار سياسي على المستوى الداخلي و هو ما يدفعها إلى التوجه نحو الجزائر من أجل التنسيق معها من أجل تطبيق اسراتيجيتها بمنطقة شمال إفريقيا و المتوسط من أجل لعب دور فعال فيها خاصة و أنها تطمح للعودة و إعادة بناء عالم متعدد الأقطاب من خلال الاعتماد على خلفائها الاستراتجيين في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية.

[1] ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية الروسية ...على الرابط : http://defense-arab.com/vb/threads/4905/ (2017/04/25).

كما تنظر للجزائر على أنها قوة إقليمية ذات تأثير في منطقة شمال إفريقيا باعتبارها فاعل في جامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي و هو يدفع روسيا للتقرب من الجزائر ضمن الإستراتيجية الروسية الرامية إلى استعادة مكانتها في العالم من خلال بناء علاقات سياسية معها إلى جانب التشاور و التنسيق معها لادارة الأزمات بالمنطقة.

2/بالنسبة للجزائر :

للجزائر مصلحة من بناء علاقات اقتصادية ، سياسية ، عسكرية مع روسيا و تركز الجزائر في علاقاتها مع روسيا على الجانب الاقتصادي و على وجه الخصوص الجانب الطاقوي حيث تستفيد الجزائر من ثقل دولة روسيا كونها دولة كبرى ذات تأثير في الأسواق العالمية للنفط و الغاز حيث تسعى للتنسيق معها فيما يتعلق تقلبات أسعار النفط و مدى ثاتيره على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر دولة ريعية تعتمد على مدا خيل المحروقات في نموها الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالجانب السياسي فتسعى الجزائر إلى تطوير علاقاتها السياسية مع روسيا خاصة باعتبار روسيا عضو دائم في مجلس الأمن و هو ما يمكن أن تستغله الجزائر إزاء الأزمات التي يشهدها العالم خاصة تلك المتعلقة بالمنطقة .إضافة إلى التشاور السياسي في القضايا الدولية كقضية الصحراء الغربية و القضية الفلسطينية و عمل الجزائر على كسب دعم روسيا لتسوية هذه القضايا [1].إضافة إلى التنسيق الجزائري الروسي لإدارة الأزمة الليبية.و الذي سوف نتطرق إليه في الفصل الثالث من الدراسة .

[1] : العلاقات الجزائرية الروسية : "إستراتيجية ممتازة" على الرابط http://www.elkhabar.com/press/article/120045/% (2017/04/30).

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق نستنتج أن الاستراتيجية الروسية الجديدة تقوم على مجموعة من الأهداف التي تعكس القوة الروسية على الصعيد الدولي ،بحيث تهدف هده الاستراتيجية إلى العمل على العودة إلى الساحة الدولية من خلال بناء عالم متعدد الأقطاب تكون روسيا فيه فاعلا من الفواعل الرئيسية و ذلك سعيا منها إلى الحد من هيمنة العدو التقليدي لها الولايات المتحدة الأمريكية و في إطار استعادتها لمكانتها و هيبتها الدولية .وفي إطار استراتيجيتها الجديدة نلاحظ سعيها الى مد نفوذها في المناطق ذات الاهمية الجيوستراتيجية و المناطق الحيوية و يظهر ذلك من خلال توجهها الى القارة السمراء بإعادة إحيائها لعلاقاتها مع حلفائها التقليديين ، خاصة بمنطقة شمال إفريقيا باعتبارها منطقة ذات اهمية استراتيجية يتنافس عليها عديد الدول الكبرى نسبة الى توفرها على أهم المضايق و الممرات البحرية إلى جانب توفرها على أهم و أغنى الموارد الأولية بالعالم كالمحروقات.كل هذه النقاط أدت بروسيا الاتحادية الى التوجه نحو شمال إفريقيا من أجل اعادة بناء علاقات معها و من بينها الجزائر، حيث للجزائر علاقات اوثيقة مع روسيا بحيث أن للجزائر موقع هام ضمن الاستراتيجية الروسية فهي تعتبرها حليف استراتيجي في منطقة شمال افريقيا و المتوسط، و تشمل العلاقات الجزائرية الروسية عديد الجوانب و المجالات في إطار تبادل المصالح بينهما بحيث تجمعهما علاقات اقتصادية ، سياسية وعسكرية .

المبحث الأول : الادراك الجزائري الروسي للازمة الليبية :

كان طبيعيا لثورة ناجحة نسبيا في تونس و مصر أن تتأثر ليبيا بهما و هو ما حدث بالفعل بعد أيام من سقوط نظام حسني مبارك في مصر و في الخامس عشر من شهر فيفري طالبت مجموعة من الشخصيات السياسية الفصائل القوى و الهيئات الحقوقية الليبية بحيث تتشكل المشهد السياسي الليبي

من أربعة تيارات رئيسية في إطار حركة 17 فيفري 2011 م التي ثارت ضد العقيد القذافي و ساهمت في إسقاط نظامه من الشخصيات السياسية التي كانت جزءا من نظام القذافي ، الشباب الليبي الذي خرج بشكل تلقائي من اجل التغيير ، المعارضة الليبية المقيمة في الخارج و جماعة الإسلام السياسي بما فيهم السلفيون و الإخوان بتنحي الرئيس الليبي معمر القذافي ، من خلال الخروج في مظاهرات سلمية ، حيث بتاريخ 13 فيفري انطلقت مسيرة احتجاجية من مدينة بن غازي تزامنا مع الذكرى الخاصة لمظاهراتها سنة 2006 م والتي قابلها النظام الليبي انذاك بالقمع . وفي اليوم الموالي توسعت دائرة الاحتجاجات لتصل الى غرب البلاد ، وبسبب مقابلة هذه الاحتجاجات بالقمع العنيف والدموي للمتظاهرين ادت الى خروج باقي مدن ليبياعن سلطة معمر القذافي وانضمامهم إلى ماعرف بالثورة [1]وقد ادى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين على تاجيج الوضع بليبيا ، وتعود اسباب قيام الثورة الليبية الى مجموعة من الاسباب الاقتصادية .الاجتماعية . السياسية :

اولا/أسباب قيام الثورة الليبية :

1/الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

على الرغم من اعتبار ليبيا قد احرزت تقدما في دليل التنمية البشرية بعد ان كانت تحتل المرتبة 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة 2000 وتعد من الى المركز 61 سنة 2001 ثم للمركز 55 سنة 2009 م ، ضف الى ذالك امتلاكها لاحتياطات هائلة من المحروقات ، وعلى الرغم من هذه المؤشرات ، إلا إن هناك تفاوت في توزيع الثروة حيث بدل التوزيع العادل للعوائد النفطية على الشعب استفردت بها فئة ضيقة من الملتفين حول القذافي و عائلته ، و هو ما أدى الى الحرمان الواسع للشعب الليبي خاصة و أن القذافي استغل تلك الثروة في شراء الأنصار و ترويض المعارضة و قمعها ، إضافة

[1] بول سالم ، اماندا كادليك ،" تحديات العملية الانتقالية في ليبيا " في **الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد** ، الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية ، دار شرق الكتاب ، ط 12013 ، ص 114.

الى تفشي الفساد و ضف الى ذلك تزامن الحديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص و الذي حمل معه مخاوف الشعب الليبي من تسارع وتيرة الانفتاح و تفشي غلاء المعيشة كل هذه الأسباب أدت إلى قيام الثورة اليبية من خلال خروج الليبيين في مسيرات احتجاجية أدت الى الصدام مع النظام و أنصاره .[1]

إضافة الى هذه الأسباب نجد البعد القبلي الذي كان سببا من أسباب دمار ليبيا خاصة و أن معمر القذافي كان قد عمل على إلغاء نظام القبيلة خاصة و أنه قد عمل على اتفاقية بين القبائل تقوم على ولائهم للنظام الليبي و هي الوثيقة التي تعرف بوثيقة الشرف حيث تعهدت القبائل على الولاء للنظام الثوري و التكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة ضد النظام ، كما استغل نظام معمر القذافي الخصومات الداخلية بين القبائل و ذلك لغرض منع أي منافس له.[2]

2/الأسباب التاريخية و السياسية

أ/ تاريخيا :

لطالما كان هناك تنافس لبن شرق ليبيا و غربها على المكانة و السيادة ، ضف الى ذلك الحركات الإسلامية التي كانت مصدرا للاضطراب و المحاولات الانقلابية .

ب/ سياسيا :

ان طيلة فترة حكم القذافي أدت الى حصول قطيعة إضافة الى تآكل أسس الشرعية للنظام الليبي ،أدت هذه القطيعة و غياب الشرعية الى انعكاسات على التوجهات الداخلية و الخارجية لليبيا ، إضافة الى ممارسة القمع ضد كافة صور و رموز المعارضة الليبية أدى الى ما عرف بالثورة الليبية .[3]

و عليه يمكن تلخيص أسباب الأزمة الليبية في مجموعة العوامل التالية :

[1] مصطفى عمر التير ، "ربيع ليبيا " ، في هنري العويط ، **العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير** ، (لبنان ، مؤسسة الفكر العربي ، ط1 ، 2014)، ص 59.

[2] المكان نفسه.

[3] محمد عاشوري مهدي ، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة ،" في : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm ، (15افريل2017).

عامل القبيلة : تم توظيف عامل القبيلة في عهد القذافي سياسيا و اجتماعيا لخدمة السلطة وفقا لمنطق النفوذ و صراع المصالح ، فقد كان التركيز على القبائل الكبرى ، من أجل كسب الدعم و التأييد لاستمرار النظام القائم و هو ما انعكس سلبا على النظام الليبي.[1]

عامل النفط : وظف العقيد معمر القذافي عامل النفط داخليا و خارجيا خاصة في القارة الإفريقية من أجل تجسيد أهدافه السياسية [2]، كما كان النفط بالنسبة لليبيين بعد سقوط نظام القذافي عبارة عن غنيمة حرب لا سيما من قبل الميليشيات المسلحة و في مقدمتها التنظيمات الإسلامية المتشددة على غرار تنظيم داعش الإرهابي .

عامل الدين : هناك صراع بين مشروعين متناقضين ، و هما المشروع الإسلامي بقيادة الإخوان المسلمين و السلفيين و المشروع العلماني بقيادة الليبيراليين.

عامل النظام : اعتمدت ليبيا نظاما فريدا من نوعه في عهد العقيد معمر القذافي و هو نظام الجماهيرية أو ما يعرف بالنظرية العالمية الثالثة منذ اعتماد الكتاب الأخضر عام 1977 ، و قد احتدم الصراع الإيديولوجي بين الأطياف الليبية حول طبيعة النظام هل سيكون النظام على شكل فيدرالي أو كونفدرالي أو جمهوري أو العودة إلى الملكية .[3]

ثانيا /أطراف الأزمة الليبية:

تتباين و تتعد اطراف الازمة الليبية بين اطراف و مؤسسات سياسية معترف بها و اخرى فاقدة الى الشرعية الدولية ، و الى جانب هده المؤسسات السياسية نجد اطراف اخرى من الازمة الليبية و هي تلك الاطراف المسلحة و العسكرية و التي تدعم بدورها المؤسسات السياسية المعترف بها الى جانب الغير المعترف بها و تم تناول اطراف الازمة الليبية حسب تقسيمين اثنين اطراف سياسية و اطراف عسكرية كالتالي :

[1] ابو بكرخليفة ابو بكر ، القبيلة في ليبيا ...عامل وحدة ام انقسام في http://www.libya-al-mostakbal.org/95/7515/ (10افريل2017).

[2] عبد الوهاب بن خليف ، "المقاربة الجزائرية لحل الازمات في محيطها الإقليمي "المعهد العسكري لتقويم و الاستقبالية ،اشغال الملتقى مالي ليبيا : مبادرات السلام و الخروج من الأزمات .(الجزائر: 2016) ص 792.

[3] المكان نفسه.

أولا /الاطراف السياسية :

1/حكومة الوفاق الوطني :

معترف بها دوليا يقودها فائز الراج الذي ينتمي اليه حزب التحالف القوي تراهن عليها الامم المتحدة ودول كبرى من اجل مواجهة الارهاب وبسط السيطرة على ليبيا،تشكلت حكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق الصخيرات في 2016 فيفري .واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي وهو مجلس مشكل من اطراف الليبية و يظم 9 أعضاء يمثلون مناطق مختلفة من ليبيا تأسست حكومة الوفاق في 23فيفري 2016 الثقة بالأغلبية و قادت القوات العسكرية الموالية لحكومة الوفاق مدعومة .بعارات حيوية امريكية حملة عسكرية على مواقع تنظيم الدولة داعش .بمدينة سرت .ولتي سيطر عليها النظام سنة2015 .[1]

2/ حكومة الانقاذ :

انبثقت عن المؤتمر الوطني العام مقرها طربلس يتراسها خليفة الغويل لم تحظ باعتراف دولي تسيطر ح ان على مناطق واسعة من غرب وجنوب ليبيا تدعم مجلس شورى بن غازي ، اعلنت حكومة ا ن مغادرة السلطة وفسح المجال لحكومة الوفاق برئاسة السراج لتسليم الحكم بعد اقل من اسبوع من دخولها البلاد غير ان اعضاء من المؤتمر الوطني العام ومن حكومة الانقاذ سيطرت على صغار المجلس الاعلى للدولة في العاصمة طربلس بالتعاون مع مجلس الامن المكلف بحماية المجمع الرئاسي .[2]

وعادت حكومة الانقاذ الى الوا جهة السياسية وومن الى ايقاف حكومية الوفاق الوطني ودعت الى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حكومة عبد الله اليبي في اطار حوار ليبي و دون وساطة اجنبية

3/حكومة طبرق : انبثقت حكومة طبرق عن برلمان عن برلمان طبرق المنحل في سبتمبر 2014 تتمركز في شرقي ليبيا، ويترأسها عبد الله الثني ، حظيت حكومة طبرق بدعم حفتر الدي قاد عملية الكرامة ضد للقضاء على الارهاب بليبيا بالتنسيق مع حكومة طبرق بقيادة عبدالله الثني كما نسقت هده الحكومة مع

---

[1] يوسف محمد الصواني ،"**ل**يبيا ما بعد القذافي : الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي ،" **رياح التغيير في الوطن العربي:حلقات نقاشية عن مصر-المغرب- سوري- ليبيا** ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط 22012)، ص.286.

[2] موسوعة الجزيرة للدراسات ، ليبيا...ثلات حكومات تتصارع على الشرعية ،في : ttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/ (2017/05/10).

مصر من اجل التدخل العسكري في ليبيا ، و قد حظيت حكومة طبرق بالدعم من طرف 21 حكومة و منظمة في مؤتمر عقد بمدريد -في سبتمبر 2014 حول ليبيا- دعا المشاركون فيه للتعاون معها .لكن في نوفمبر 2014 نزعت المحكمة العليا في ليبيا الشرعية عن مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات ومنها حكومة الثني. و هو ما ادى بحكومة طبرق الى الانسحاب و فسح المجال الى حكومة الوفاق الوطني التي تأسست بموجب اتفاق الصخيرات بحيث منحتها الثقة بالأغلبية، و الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية موحدة .الا ان هده الحكومة عادت الى الواجهة بدريعة ان حكومة الوفاق لم تنجح في بناء حكومة وطنية.[1]

وحدات و ميليشيات مسلحة :

اللواء خليفة حفتر : تقاتل قواته ضد الجماعات الاسلامية باسم الجيش الوطني الليبي ، تلقى حفتر الدعم من القوات الجوية الليبية و قوات الصاعقة ، كما تلقى ايضا دعما من طرف ميليشيا الزنتان و ميليشيا الصاعقة و الصواعف في طرابلس ، و قد عين حفتر من طرف مجلس النواب كقائد عام للجيش الليبي ووافق على ترقيته الى رتبة فريق ثم رتبة مشير في سبتمبر 2016 .

و قد اعلن المشير خليفة حفتر انطلاق ما يعرف بعملية الكرامة أو كرامة ليبيا و التي تعد عملية عسكرية تهدف الى القضاء على الارهاب الموجود بليبيا اضافة الى القضاء على العصابات و الخارجين عن القانون مع الالتزام بالديمقراطية وقف الاغتيالات التي تستهدف الجيش و الشرطة .[2]

لواء الصواعق و القعقاع (الزنتان) :هي جماعات مسلحة ضد الاسلاميين تنشط غربي ليبيا و تدعم ميليشيا الزنتان القوية السلطات المعترف بها دوليا و هي أيضا ضد جماعات فجر ليبيا حيث دخلت معهما في اشتباكات لأكثر من مرة

ميليشيا فجر ليبيا : يدعمها المؤتمر الوطني العام و هي من دعت المؤتمر الوطني العام للانعقاد هاجمت هذه الميليشيا منازل المسؤولين الحكوميين ، تسعى هذه الميليشيا لكسب الداعمين

مجلس شورى بني غازي :و هو ائتلاف من الجماعات الاسلامية تضم هذه المجموعة انصار الشريعة احدى الميليشيات المتشددة التي تصفها الحكومة الليبية بالجماعات الارهابية.

---

[1] المكان نفسه.

[2] : منية غانمي ، تعرفو على اهم الميليشيات المسلحة في ليبيا في : https://arabic.cnn.com/world/2017/01/26/libya-militias-tripoli في (26 ماي 2017).

إن تعدد أطراف الازمة الليبية هو السبب الرئيسي في تاجيج الازمة الداخلية بليبيا و تعطيل مسار المصالحة الوطنية ، وتعدد الاطراف ايضا كان سبب في تاخر بناء حكومة وطنية موحدة ، خاصة و ان كل طرف يعمل بما يتماشى و مصالحه الخاصة على حساب المصلحة الوطنية.

ثالثا/انعكاسات الأزمة الليبية :

1-انعكاسات الازمة الليبية على الجزائر :

يلعب المحدد الأمني دورا أساسيا في إدارة الأزمة الليبية ويعود ذألك لعدة أسباب جوهرية تقود أهمها الى الحدود المشتركة بين البلدين والتي تمتد على طول 982 كلم تقع غالبيتها في الجنوب حيث الكثافة السكانية ضئيلة وهو ما يؤدي إلى صعوبة التحكم بالمنطقة ومراقبتها ، ضف إلى ذالك هشاشة الوضع الأمني بليبيا وغياب مؤسسات الدولة ،وهو الأمر الذي نتج عنه مجموعة من الانعكاسات و التداعيات على الأمن في الجزائر تمثلت هذه التداعيات في :

1/الجريمة المنظمة العابرة للحدود :

تثير مسالة الجريمة المنظمة العابرة للحدود نوعا من القلق على نحو متزايد بالنسبة لدول الجوار خاصة الجزائر التى تمتد على الحدود برية معها تقدر ب 982 كلم ، تشكل الجريمة المنظمة بجميع فروعها تهديدا للسلم والأمن الجزائري وهو ما أدركته الجزائر بعد سقوط نظام معمر القذافي ، تنشط شبكات الجريمة المنظمة بالمنطقة خاصة على مستوى الحدود ومن أشكال الجريمة المنظمة :

أ/تجارة الأسلحة غير الشرعية :

تميزت الثورة الليبية بغياب المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية وهو ما أدى إلى تأزيم الوضع الأمني على الحدود الجزائرية الليبية وانتشار التجارة الغير شرعية للأسلحة بسبب الفشل في سحب السلاح من الثوار وعدم القدرة على إعادة تشكيل القوات العسكرية[1] .وقد استغلت شبكات تهريب الأسلحة الوضع الأمنيالمتأزم والفوضى في كل من تونس وليبيا لزيادة نشاط التهريب للأسلحة بكل أنواعها نحو الجزائر ، حيث ينشط مهربون ليبيون و جزائريون في تهريب السلاح الفردي و الثقيل من مسدسات فردية

[1] زواشي صورية ، انتشار السلاح الليبي ...تعقيدات امنية و هواجس اقليمية : على الرابط http://essahraa.net/?q=node/6349: في 19 ماي 2015 .

الى رشاشات كلاشينكوف اضافة الى أنواع أخرى حيث تعمل المصالح المعنية بالجزائر على مواجهة هذا التهديد الأمني الذي أصبح يشكل هاجسا أمنيا.[1]

ب/ **الاتجار بالمخدرات :** بحيث تتولى أربعة أجهزة أمنية في الجزائر من بينها الدرك الوطني عملية مكافحة عصابات تهريب المخدرات حيث تمكنت هذه المصالح خلال سنة 2016 من ضبط ما يقارب 110 أطنان من المخدرات حسب ما أعلنه الديوان الوطني الجزائري لمكافحة المخدرات ، بحيث يستفيد مروجو المخدرات من الفوضى السائدة في ليبيا لنقل المزيد من المخدرات بأنواعها القادمة من أمريكا اللاتينية للتوزيع في مصر و الجزائر ،حيث أصبح خطر الاتجار بالمخدرات بالحدود الجزائرية الليبية من التهديدات التي تأرق الأمن القوميالجز ائري ، و دائما حسب الديوان الوطني الجزائري لمكافحة المخدرات فإن نشاط تهريب المخدرات قد تفاقم بشكل كبير بعد سقوط نظام معمر القذافي ، خاصة على مستوى الحدود في الجنوب حيث تنعدم الرقابة على تلك المنطقة بسبب شساعة المنطقة و قلة الكثافة السكانية ، إضافة الى الاتجار بالمخدرات نجد عناصر اغرب من الجريمة المنظمة كالتهريب و عصابات سرقة السيارات و التزوير بالاضافة الى التجارة بالبشر ، كل هذه التهديدات أدت بالسلطات الجزائرية الى المسارعة بتأمين حدودها و تكثيف الجهود من أجل مواجهة أشكال الجريمة المنظمة من خلال تجنيد كل الأجهزة الأمنية للقضاء على هذه الظاهرة ، و قد دفعت هذه التحديات الجزائر الى المسارعة في العمل على تسوية الأزمة في ليبيا من أجل القضاء على ما انجر عنها من تداعيات [2].

2/ الإرهاب :

أدى عدم الاستقرار على الحدود الجزائرية الليبية خاصة في ظل الاشتباكات المسلحة ، إلى جانب غياب الاستقرار السياسي و المؤسساتي بليبيا الى تمركز الإرهاب بالمنطقة حيث أصبحت الجزائر مستهدفة من طرف ما يعرف بالقاعدة في بلاد المغرب العربي و تنظيم داعش الذي أصبح بمثابة تهديد للأمن القومي الجزائري خاصة و أن للجزائر حدود شاسعة مع ليبيا ، و قد ظهر ذلك من خلال عديد الاعتداءات على مراكز الأمن أو من خلال الاعتداء على المناطق الحساسة مثل المنشآت البترولية مثل ما حدث في الهجوم على المنشأة البترولية بتقنتورين بعين امناس و الذي شارك فيه مسلحون من مختلف الجنسيات [3]،

---

[1] المكان نفسه.

[2] الجيش الجزائري يقتل ثلاثة من مروجي المخدرات قرب الحدود الليبية ....في : http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=86987 (2017/04/20).

[3] موقف الجزائر من الازمة الليبية راجع لتداعياتها عليها ، في : وقف-الجزائر-من-الأزمة-الليبية-راجع-لخوفها-من-تداعياتها-عليها/a-15387250 http://www.dw.com/ar/ في : (20 /04 /2017)

و قد كان للتجارة غير الشرعية للاسلحة أثر في تفشي ظاهرة الارهاب و ساهمت في بروز الكثير من الجماعات و الكتائب المسلحة بحيث ان التطورات التي يشهدها الملف الليبي له علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري خاصة في ملف الارهاب حيث تم القضاء على 220 ارهابي في الفترة الممتدة ما بين 2012-2016 على مستوى الحدود الجزائرية الليبية ، بالإضافة الى القاء القبض على 79 ارهابيا .[1]

و الملاحظ في الظاهرة الارهابية الممتدة من الجزائر الى ليبيا حسب تقارير أمنية دولية أن التنظيمات الإرهابية ثبتت استراتيجية نقل المعارك و التهديدات الى دول الجوار اضافة الى ذلك فالظاهرة الإرهابية تتميز بتعدد الجنسيات في تشكيلة عناصره ، كل هذه التهديدات ادت الى حدوث حالة استنفار قصوى على مستوى الحدود الجزائرية الليبية نظرا لما يشكله خطر الإرهاب على الامن القومي الجزائري .[2]

2-تداعيات الأزمة الليبية على روسيا

أدت الثورة الليبية الى سقوط نظام معمر القذافي ، و هو الحليف التاريخي لروسيا في منطقة شمال افريقيا ، حيث جمعت هاتين الدولتين علاقات تاريخية تعود الى الاتحاد السوفياتي السابق ، حيث كانت بينهما علاقات و مصالح اقتصادية و عسكرية خاصة و أن روسيا كانت المصدر الأول و الرئيسي للأسلحة الى ليبيا ، كما كانت تجمع روسيا و ليبيا علاقات اقتصادية هامة ترتبط باتفاقيات مهمة في المجال الاقتصادي و العلمي و التقني ، أبرز تلك الاتفاقيات :

- اتفاقية التعاون التجاري و الاقتصادي و العلمي و التقني في جويلية 1995 .
- اتفاقية التعاون في مجال صناعة النفط و الغاز و الطاقة الكهربائية في 8 أكتوبر 1998 .
- اتفاقية استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية سنة 2008 .

و غيرها من الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى الهامة ، أما بخصوص التبادل التجاري بين البلدين فقد وصل الى ما يقارب 2 مليار دولار سنة 2008 ، الى جانب الاستثمارات الروسية بليبيا في مجال المحروقات خاصة الغاز المسال ، و بمجرد سقوط نظام معمر القذافي تأثرت العلاقات الروسية الليبية خاصة

[1] مصطفى دلة امينة ، العمق الاستراتيجي للامن الجزائري : امن الحدود بين مالي و ليبيا (المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 49 ، ربيع 2016) ص .118.

[2] نور الدين دخان ، مسار تامين الحدود الجزائرية :بين الادارة الأحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية (مجلة فاتر السياسة و القانون، العدد 14 ، جانفي 2016) ، ص ص .171 .186.

الاقتصادية حيث خسرت ما يقارب 10 مليار دولار من الاستثمارات و فقدانها مجموعة من المشاريع التي كان الجانبان يتناقشان فيها .

بالإضافة الى هذه التداعيات الاقتصادية هناك تداعيات و انعكاسات سياسية أهمها خسارتها لحليفها الاستراتيجي بمنطقة شمال إفريقيا ضف الى خسارتها نفوذها التاريخي بالمنطقة خاصة و أنها تسعى منذ مجيء بوتين إلى استعادة دور روسيا و مكانتها في جميع مناطق العالم .

المبحث الثاني : إدارة الأزمة الليبية :

أولا /رد الفعل الجزائري الروسي من الأزمة الليبية :

1-الموقف الروسي من الأزمة في ليبيا :

تميز الموقف الروسي من الأزمة الليبية في بداية الأمر بالتذبذب و عدم الثبات حيث أعلنت روسيا في أكثر من مرة على معارضتها لأي تدخل أجنبي بليبيا خشية من تطور الأوضاع الى الأسوء و الدخول في صراعات داخلية و حرب أهلية بين الأطراف الليبية خاصة من خلال ظهور المتطرفين و الإسلاميين خاصة ، و الذي يؤثر سلبا على الأقاليم المحيطة و خشيتها من انتقال العدوى الى إقليم شمال القوقاز الرومي .

و قد تأخرت روسيا في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي بالرغم من توالي الاعترافات الدولية به كما رفضت الانضمام الى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا رغم كونها تضم حوالي 40 دولة ، و في نفس الوقت اعلن رئيس روسيا آنذاك ديميتري ميدفيدف عن فقدان القذافي لشرعيته و لزوم رحيله ، كما رفضت استقبال القذافي على أراضيها .

ضف الى ذلك الى أنها لم تستخدم حق الفيطو على قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بتدخل حلف الناتو في ليبيا ، و ذلك كموقف وسيط بين الدعم للثوار و عزوف عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الناتو ، يظهر الدور الروسي في ليبيا من خلال مجموعة من المؤشرات تقوم هذه المؤشرات زيارة القادة الليبيين وأطراف الأزمة الليبية ومنهم رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح في ديسمبر 2016 وزيارة المسير خليفة حفتر الى روسيا

ويمثل اللواء خليفة حفتر روسيا الى حد ما على الأراضي الليبية بحيث قامت روسيا بإرسال الدعم العسكري الروسي المتمثل في فذينين عسكريين بهدف اعادة تأهيل وتنظيم القوات العسكرية هناك وتحديد

منظومات السلاح بالإضافة الى تحسين قوات الدفاع البحري والجوي كما ساهمت روسيا خلال الأزمة الليبية في الدعم الاقتصادي من خلال حل ازمة السيولة النقدية في المصاريف التجارية وتسديد مرتبات موظف الدولة من خلال ادارة عملية سعة أربعة مليارات دينار ليبي من جوز ناك المؤسسة الرسمية لصك العملة التابعة للكريملين .[1]

و ينطلق الموقف الروسي من تشكيل حكومة وفاق وطنية و ليس فقط تلك الموجودة في طرابلس ، و إنما إقامة حكومة تجمع جميع الفصائل الليبية ، بحيث تركز روسيا على ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا و سلامة أراضيها و تجميع جميع الفرقاء الليبيين تحت حكومة موحدة يكون فيها حفتر الممثل البارز للمؤسسة العسكرية و المهتم بالشأن الأمني للبلاد . [2]

2-الموقف الجزائري من الأزمة الليبية :

كان موقف الجزائر من الازمة الليبية في بداية الامر مثيرا للجدل ،خاصة حينما قامت الجزائر باستقبال أفراد من عائلة القذافي ، لكن مع زيادة التوتر في ليبيا و توسع رقعة الحرب الاهلية بها و تعدد الجماعات و الاطياف بها تغير الموضع بالنسبة للجزائر حيث أصبحت الازمة الليبية الليبية عبارة عن تهديد أمني للدول المجاورة و من بينها الجزائر

و قد كان موقف الجزائر منذ البداية موقفا رافضا للتدخل الاجنبي طبقا لما تم التطرق اليه سابقا حيث ترفض اي تدخل اجنبي لحل الازمة الليبية و اصرت على التطرق الى الحل السلمي للازمة في ليبيا خاصة و ان للجزائر خبرة في التعامل مع وضعيات اللاإستقرار في منطقة شمال افريقيا و في منطقة الساحل و ابرزها التجربة الجزائرية في مالي ، حيث تسعى الجزائر من أجل التوصل الى حل سياسي يشمل مختلف الفصائل الليبية ، حيث تعمل على تفريد وجهات النظر بين الفرقاء و اطراف الازمة الليبية و ذلك قصد ايجاد مخرج سياسي للازمة الليبية ، و ينبع الموقف الجزائري من الحث على مصالحة شاملة بين الفرقاء الليبيين بما يتيح امكانية انهاء الازمة في ليبيا و اعادة بناءها و التصدي للتحديات و العقبات و القضاء على الاسباب التي ادت الى تعقيد الازمة الليبية و على راسها العمل على مكافحة الارهاب و اعادة بناء مؤسسات الدولة و خاصة المؤسسة العسكرية التي كانت غائبة سابقا .

[1] نورهان الشيخ ، " الموقف الروسي من الثورات العربية "في :
http://www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/4-9.pdf (24 افيل 2017).

[2] المكان نفسه .

كما يقوم الموقف الجزائري من الازمة الليبية على وجوب عدم التدخل الاجنبي بليبيا و ضرورة اعتبار الشان الليبي شان داخلي .[1]

مما سبق نستنتج أن الجزائر تأخرت نوعا ما في التجاوب مع الأزمة الليبية و تحريك الملف الليبي خاصة و أن للازمة الليبية علاقة مباشرة مع الحدود الجزائرية ، و ما أدت هذه الأزمة من انعكاسات على الأمن القومي الجزائري بالرغم من ان الجزائر أعلنت في أكثر من مرة عن رفضها للتدخل الخارجي في الأراضي الليبية ، حيث لم تتخذ الجزائر الوقت اللازم و الحاسم في أخذ موقفها و مبادرتها بحل الأزمة الليبية ، و هو ما خلق نوعا من الغموض بالنسبة للموقف الجزائري خاصة بعد استقبال الجزائر لعائلة ألقذافي و هو ما خلق نوعا من الغضب لدى بعض الفصائل الليبية و هو ما اعتبره من تأييد للنظام ألقذافي [2]،

3/المبادرة الجزائرية لإدارة الأزمة الليبية

يقوم موقف الجزائر على التشديد على ضرورة تبني الحل السلمي السياسي لإدارة الأزمة الليبية من خلال الوساطة و العمل على جمع الفرقاء الليبيين على طاولة الحوار محاولة انطلاقا من تجربتها في المصالحة الوطنية إضافة إلى التشديد على محاربة الإرهاب و فروع الجريمة المنظمة التي انعكست على الأمن القومي الجزائري ، و ذلك من خلال العمل على لم شمل الفرقاء الليبيين و ذلك بالوقوف على نفس المسافة مع جميع الأطراف ، و تغليب المصلحة العامة الليبية على المصلحة الخاصةلأطر اف الأزمة ، و تقوم المبادرة الجزائرية لإدارة الأزمة الليبية على ثلاث نقالاط أساسية :

أ/عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تأكد مؤسسات الدولة الجزائرية و على رأسها المسؤولين بوزارة الخارجية ،تمسك الجزائر بالمبدأ القائم على عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي و ترفض في نفس السياق التدخل الأجنبي بليبيا ة كافة أنواع التدخل العسكري في ليبيا انطلاقا من ان التدخل العسكري سوف يزيد من تشعب و تعقيد الأزمة الليبية ، بالإضافة الى الرفض القاطع للجزائر لأي تدخل للجيش الشعبي الوطني الجزائري خارج حدوده ، بحيث تكتفيالجز ائر بمراقبة و تعزيز حدودها مع ليبيا بدلا من التدخل في الشأن الداخلي الليبي .

[1] الجزائر و الازمة الليبية ، على الرابط : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/ (2017/05/10)

[2] المكان نفسه.

ب/تغليب الحل السلمي لتسوية الأزمة الليبية مع إشراك جميع أطراف الأزمة الليبية بما فيها كوادر النظام الليبي السابق في عملية الحوار السياسي و ذلك قصد تشكيل حكومة وطنية موحدة تشمل جميع الفصائل الليبية و ذلك يساهم في إتمام عملية المصالحة بالإضافة إلى تفعيل دور الهيئات و المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي ، و يظهر ذلك من خلال الدعم الجزائري لقدرات الحكومة الليبية الشرعية و ذلك لتمكينها من محاربة الإرهاب و توقيف تدفق المهاجرين و الحد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، و في هذا الصدد تسعى الجزائر إلى تعديل اتفاق الصخيرات و ذلك من خلال إشراك جميع الفصائل الليبية في بناء حكومة وطنية موحدة .

ج/الوقوف على مسافة واحدة مع جميع أطراف الأزمة : و دلك من خلال جمع جميع الفصائل و الاطراف المتصارعة بليبيا و الوقوف على مسافة واحدة مع جميع الاطراف دون الميل الى طرف واحد فقط ، مع ضرورة جمع جميع الفصائل الليبية على طاولة الحوار السياسي و بناء حكومة وطنية موحدة تشمل جميع الأطراف بما فيها كوادر النظام السابق.

و عليه فان المبادرة الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا هي مبادرة سلمية في الأساس ، تسعى الجزائر من خلالها على بناء علاقات مع كافة الأطراف الليبية مع تأكيد الجزائر على مبادرة سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و ضرورة الحل السلمي للنزاعات مع اللجوء إلى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي و ذلك في إطار أممي و تغليب الحل الجماعي للازمات الدولية و ذلك عن طريق الحل السلمي و الأدوات السلمية لإدارة الأزمات ع وقوف الجزائر على مسافة واحدة مع جميع الأطراف و هو ما تبين من خلال استقبال الجزائر لمجموعة من أطراف الأزمة الليبية و على رأسهم استقبال المشير خليفة حفتر في 18 ديسمبر 2016 ، إضافة إلى استقبال عقيلة صالح و عدد من نواب البرلمان و ذلك من اجل إشراك جميع الأطراف في الحوار السياسي ، إضافة إلى تواصل الجزائر مع المسئولين الليبيين السابقين و ذلك بغرض عدم إقصاء أي طرف من الأطراف المشاركة في عملية بناء حكومة موحدة تجمع جميع الأطراف الليبية.

و للجزائر مقومات لإدارة الأزمة الليبية و ذلك بإعتبار أن لها تجربة في حل النزاعات و الأزمات الإقليمية أبرزها تجربتها في مالي و دورها الفعال في إعادة السلم الداخلي بها .

للجزائر تجربة رائدة مع الاسلامية و الجماعات المتعصبة خاصة و أن الإسلاميين يعبرون عن نسب كبيرة من الفرقاء الليبيين .

للجزائر تجربة في إعادة السلم و الأمن الداخليين و محاربة الارهاب خاصة و أنها مرت بما يعرف بالعشرية السوداء و هو ما يؤهلها لادارة الأزمة الليبية .

عدم وجود تعار ض أممي لتبني الجزائر عملية حل الأزمة الليبية و هو الحال نفسه بالنسبة لدول الجوار الاقليمي بحيث لا يوجد أيضا اعتراض على دور الجزائر أو تبني مقاربتها القائمة على الحل السلمي للأزمة الليبية حيث يوجد تنسيق ما بين تونس و الجزائر ، و الجزائر و مصر من أجلإدار ة الأزمة الليبية.

الأمن و الاستقرار التي تشهده الجزائر مقارنة بدول الجوار الاقليمي و التي تشهد حالة من الاضطرابات الداخلية على المستويين السياسي و الاقتصادي خاصة تونس و مصر و انشغالهما بالأوضاع الداخلية .

"وفي سياق كل ذلك يظهر أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجزائر في الوصول إلى حل توافقي للنزاع الليبي، فمن جهة يحظى هذا الدور بدعم توافقي للدول الكبرى، فالجزائر تؤدي بالنسبة إلى الدول الغربية دور ًا أمني ًا على قدر كبير من الأهمية في منطقة الشمال والساحل الإفريقي، بالإضافة إلى أن العلاقات الروسية الجزائرية على قدر كبير من الوثاقة ولذلك تعمل موسكو على دعم الدور الجزائري في معالجة الأزمات الإقليمية في تلك المنطقة ، أما مصدر القوة الثاني للدور الجزائري فهو وقوفها على نفس المسافة من جميع الأطراف."[1]

و تهدف المبادرة الجزائرية لإدارة الأزمة الليبية إلى :

بناء مؤسسات الدولة وضع أي تمدد أو انتشار للجماعات المسلحة التي تعتمد على السلاح لحل الخلافات خاصة الميليشيات و التي بدورها تؤدي الى التدخل الأجنبي في الشأن الليبي تحت راية محاربة الإرهاب .

*قيام سلطة مركزية بليبيا و إعادة بناء مؤسسات الدولة و على رأسها المؤسسة العسكرية و هو ما ناقشته الجزائر مع فايز السراج ابان زيارته الأخيرة للجزائر و ذلك بهدف العمل على جمع السلاح و احتكار حيازته و استعماله من طرف مؤسسة عسكرية ، و ذلك بهدف منع تدفقه الى الجزائر

[1] حسين بلخيرات ، النزاع الليبي هل يمكن أن يكون الحل بعيدا عما تريده الجزائر ،على الرابط : http://www.noonpost.org/content/16111 في(10مارس2017.)

*العمل على أعادة فتح الحدود البرية مع ليبيا و ذلك بغية فك الحصار على سكان الجنوب و إعادة تحرير التجارة و المبادلات التجارية في تلك المنطقة خاصة من خلال ما يحدث بالمنطقة من انعكاسات كالتهويد و التجارة غير الشرعية .

*محاولة تخفيف حجم الضغط الذي يعيشه الجيش الشعبي الوطني المنتشر على طول الحدود الجزائرية الليبية بالإضافة الى العمل على تقليص ميزانية هذه المؤسسة العسكرية خاصة و أنها أخذت حيزا واسعا من ميزانية الدولة ، في ظل ما تعيشه الحدود الجزائرية من عدم توازن و استقرار من جريمة منظمة عابرة للحدود بكل فروعها من تهريب للأسلحة و اتجار بالبشر و الاتجار بالمخدرات

*السعي الى تحقيق توافق بين أطراف الأزمة في ليبيا من اجل وضع تسوية تضع حد للصراع الداخلي و ذلك بغية رفع جميع ذرائع و أسباب التدخل العسكري الإقليمي (تدخل مصري) و التدخل الدولي (حلف الناتو)

*الحد من انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري و التي اثقلت كاهل الدولة الجزائرية .[1]

4/تحديات الجزائر لتسوية الأزمة الليبية :

1/غياب مؤسسة عسكرية موحدة

تميزت ليبيا بعدم وجود جيش ليبي نظامي و هو ما كان مقصودا من طرف نظام معمر القذافي حيث أن هذا الأخير كان يعتبر الجيش خطرا على النظام ووضع الشعب المسلح كبديل عنه إلا أن ليبيا كانت تستورد كميات كبيرة من الأسلحة لأنها كانت تحت سيطرة و هيمنة النظام و الميليشيات و قوات الامن الخاصة .

حيث تميزت ليبيا بعدم وجود مؤسسة عسكرية منظمة و هو ما أجج الوضع بليبيا و أدى الى انفلات أمني على المستوى الداخلي و انتقال تداعيات هذا الغياب المؤسساتي الى دول الجوار من خلال الجريمة بكل فروعها من تهريب للأسلحة و الاتجار الغير شرعي للمخدرات الى جانب تفشي الظاهرة الإرهابية على مستوى الحدود .

[1] : يحيى بن زوبير ، الازمة الليبية و المالية : أي ادوار للجزائر ،(النادي الوطني للجيش ، اشغال الملتقى مالي ليبيا مبادرات السلام و الخروج من الأزمات ، 2016) ص.76.

2/انقسام المواقف الدولية الكبرى :إن استراتيجية الدول الكبرى التي تتميز بالبراغماتية و الاهتمام بالمصالح أولا، كانتبارز ة في الأزمة الليبية و هو الامر الدي زاد من تعقيد و تأجيج الازمة الليبية و تعطيل مسار المصالحة السياسية السلمية و تعطل الوساطة الجزائرية بين الاطراف خاصة و أن هده الأطراف تسعى إلى تقسيم ليبيا حسب ما تقتضيه مصالحها إضافة إلى دعم الدول الكبرى إلى أطراف معينة. حيث إنقسام المواقف الدولية و اختلاف استراتيجيتها في إدارة الأزمة الليبية أدى إلى صعوبة الوصول إلى حل سياسي يرضي جميع الأطراف .[1]

ثانيا/التنسيق الجزائري الروسي في إدارة الأزمة الليبية :

1/مجالات التنسيق :

أ/ **التنسيق في المجال الاستخباري :** و يرتكز هذا التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب و يظهر ذلك من خلال التقاريرالاستخبارتية الأمنية المتبادلة بين الدولتين و إلي تحذر فيها روسيا الجزائر من تنظيم داعش و من الهجمات الإرهابية التي قد يشنها هذا التنظيم ضد مناطق إستراتيجية بالجزائر بالأخص على الحدود الجزائرية الليبية ، كما ساهمت روسيا من خلال استخباراتها على اطلاع الجزائر على تحركات أفراد الجماعات الإرهابية على الحدود الجزائرية الليبية كما أطلعتها ايضا على المواقع التي يتمركز بها الإرهاب و الجماعات المسلحة ، و هو ما يظهر التنسيق الجزائري الروسي في مجال مكافحة الإرهاب و ذلك في إطار الحد من انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.[2]

ب / التنسيق في المجال السياسي : ترتكز إدارة الجزائر للأزمة الليبية على ضرورة الحل السياسي و جمع الفرقاء الليبيين من أجل إيجاد حل سياسي و في هذا الإطار تلعب روسيا دورا إيجابيا لحل الأزمة السياسية في ليبيا من خلال الحل السياسي بحث تدعم الجزائر في وساطتها بين الفرقاء الليبيين خاصة و أن الطرفين يؤكدان على ضرورة الحل السلمي للأزمة الليبية و تشجيع الحلول السلمية للنزاعات في

[1] زواشي صورية ،الازمة الليبية و القوى الدولية : وجهات نظر متباينة و مصالح متنافسة ، (المجلة العربية للعلوم السياسية ، على الرابط : http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/zawishe_sawriyah_%20SIYASEYYA-%2049-50%20FINAL.indd-4.pdf، (22 ماي 2017.)

[2] مجلة السياسة ، **حراك عربي ثلاثي لافت بشأن الأزمة الليبية.. وروسيا تظهر في الكواليس** ، على الرابط : **http://www.el-tareeq.net/Article.aspx?Article_ID=10112&Ar** في(12جانفي 2017.)

منطقة شمال إفريقيا ، و قد أكدت روسيا في أكثر من محفل على دعمها للجزائر بخصوص تسوية الأزمة الليبية .[1]

من خلال ما سبق نستنتج أنه هناك تنسيق رفيع المستوى بين الجزائر و روسيا في إطار تسوية الأزمة الليبية ، باعتبار أن هناك وجهات نظر متقاربة بينهما مثل مكافحة الإرهاب في منطقة شمال افريقيا إلى جانب التوافق حول تسوية الأزمة الليبية عن الطريق اللجوء الى التسوية السلمية و فتح قنوات الحوار بين جميع أطراف الأزمة الليبية ويتم هذا التنسيق في إطار العلاقات القوية التي تجمع البلدين منذ الاسقلال كما يعبر هذا التنسيق على مدى اهتمام روسيا بمنطقة شمال افريقيا و رغبتها في لعب دور فعال فيها حيث يتواجد شريكها العملاق الصيني في ظل فتور دور الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا/ التنسيق الجزائري مع دول الجوار الإقليمي :

1/تونس :

يظهر الجزائري التونسي فيما يخص الأزمة الليبية من خلال الزيارات المتبادلة بين قادة البلدين ، حيث لكل من تونس والجز ائر وجهات نظر متقاربة حول مسار تسوية الأزمة الليبية ، بحيث تقدمان دعما للتيار الإسلامي ، و في هذا الصدد هناك اتفاق للتعاون الأمني بشأن الأزمة في ليبيا و تعزيز التشاور ، حيث تعتمد الجزائر على استغلال نفوذ رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي من اجل إقناع الجماعات الإسلامية بليبيا و القوى السياسية الإسلامية في مشاركتهم بشكل ايجابي في عملية الحوار السياسي بين أطراف الأزمة الليبية

كما تسعى كل من الجزائر و تونس إلى الإسراع في إيجاد حل للازمة الليبية و ذلك نظرا لتخوف كل من البلدين من استمرار التداعيات الأمنية على محيطها خاصة و ان البلدين تجمعهما حدود برية مع ليبيا و هو ما يشكل استنزاف لقوى الأمن و الجيش التونسي و خاصة الجزائري لشساعة طول الحدود [2]

مصر : هناك أيضا تنسيق جزائري مصري فيما يخص الأزمة الليبية بالرغم من تعارض الجزائر و مصر فيما يخص التدخل العسكري من خلال تحالفها مع الإمارات و حكومة عبد الله الثني إلا أن كل من الدولتين تسعى إلى مكافحة الإرهاب و العمل على إعادة استتباب الأمن و الاستقرار في ليبيا[1].

---

[1] المكان نفسه.

[2] عبد اللطيف حجازي ، الوساطة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية : الرؤية و التحركات ،في : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562 ، (2017/05/23).

المبحث الثالث : فرضيات تسوية الازمة الليبية :

أولا / الفرضيات العامة :

1 -الحل السياسي

يقوم هذا السيناريو على وجوب وقف الأعمال القتالية و الصراعات المسلحة بين الأزمة ووجوب الجلوس على طاولة الحوار مع إنشاء حكومة وطنية موحدة تجمع جميع الفصائل الليبية دون استثناء و يتوقع من خلال تحقق هذا السيناريو في حال نجاحه مجموعة من النتائج و على رأسها الحفاظ

على وحدة ليبيا و الابتعاد عن سيناريو تقسيمها إلى جانب تحقيق الأمن و الاستقرار بالمنطقة ، و يتطلب نجاح هذا السيناريو شروطا أساسية على المستويين الداخلي و الخارجي ، فعلى المستوى الوطني يجب الوصول إلى توافق سياسي يجمع جميع الأطراف دون إلغاء أي طرف بما في ذلك كوادر النظام السابق مع ضرورة اقتناع هذه الأطراف بان الحل العسكري ليس في صالح أي طرف و إنما سوف يزيد من تشبك و تعقد الأزمة الليبية ، أما على المستوى الإقليمي و الدولي فلا بد من تدخل دول الجوار و القوى الدولية الكبرى لغرض إنهاء الصراع الدائر بين أطراف الأزمة الليبية و الضغط على الأطراف التي تحاول إفشال مخطط المصالحة الوطنية عما يتطلب نجاح هذا السيناريو توقف بعض الأطراف الدولية على الانحياز لأطراف معينة من أطراف الصراع ..

وفي حال نجاح هذا السيناريو سوف تتحقق مجموعة من النتائج الايجابية على الصعيدية سواء بالنسبة لليبيا أو على الصعيد الخارجي بالنسبة لدول الجوار الإقليمي فعلى الصعيد الداخلي سوف يتم وضع حد للفوضى التي تعيشها ليبيا خاصة ..فيما يخص الإرهاب وكذلك استنزاف ثرواتها ومواردها وا ٍهدارها عما سوف .يتحقق من خلال هذا السيناريو .فتح ا لمجال لإعادة بناء ليبيا ومؤسسات الدولة سو اء الاقتصادية السياسية والعشرية إضافة إلى التوجه نحو البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي .في ليبيا .

أما على الصعيد الخارجي فسوف يؤدي نجاح هذا السيناريو وفق التدخلات .الإقليمية والدولية في الشأن الليبي خاصة التدخلات العشرية كما يساهم هذا السيناريو في الحد من تداعيات وانعكاسات ، الأزمة الليبية على دول الجوار وهو ما يخلف حالة من الاستقرار والأمن .في المنطقة و يؤدي هذا السيناريو كل من حاملة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وكذلك .الجزائر إضافة إلى روسيا حيث تطمح جميع هذه

[1].اشغال الملتقى : مالي ليبيا ، مبادرات السلام و الخروج من الأزمات ، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي ؟ وزارة الدفاع الوطني . نادي الجيش الشعبي الوطني.

الأطراف إلى التسوية السليمة كلازمة الليبية من خلال إشراك واسع لجميع الأطراف الليبية والتأكيد على ضرورة الوفاق الشامل .مع رفض اي عملية تقصي أي طرف في .ليبيا حيث تراهن هذه الأطراف الدولية على الحل السياسي لإيجاد مخرج للازمة الليبية .في إطار ضرورة التوصل إلى رؤية مشتركة تقوم على تحقيق الوفاق الوطني ودعم الحكومة والشعب الليبي وفقا لمصالحة الداخلية والخارجية .[1]

2/ عسكرة الدولة

ويقوم هذا السيناريو على حسم الاقتتال لصالح اللواء خليفة حفتر وبالتالي سيطرة قواته العسكرية على جميع مؤسسات الدولة ومنه سقوط اتفاق الصخيرات الذي انبثق عنه تأسيس حكومة الوفاق ويتطلب تحقق هذا السيناريو فشل السيناريو السابق والقائم على الحل السياسي للازمة وفشل تحقيق الوفاق الوطني وان امتلاك حفتر لقوة عسكرية هو ما يرجح إلى وجود قدرة كافية لتغيير ميزان القوى بليبيا ومنه حسم الصراع الدائر بها .

ويتطلب نجاح هذا السيناريو زيادة دعم الأطر اف الخارجية والإقليمية والدولية لحفتر من خلال الدعم العسكري من حيث المعدات والخبرات وحتى بالدعم العسكري السياسي .

و ينتظر في حال تحقق هذا السيناريو استمرار حالة الغياب الأمني . كما يتوقع من خلال هذا السيناريو تأجج الصراع نتيجة عدم رضا الأطر اف بالإقصاء ، كما يغلق هذا السيناريو الباب على أي إصلاح سياسي أو ديمقراطي في البلاد .

و هو ما يؤدي إلى تكريس الاستبداد و منع فرص تعافي الاقتصاد الليبي و استمرار حالة الفوضى بالبلاد مع تواصل خطر تنامي الظاهرة الإرهابية و تحول ليبيا إلى معقل الجماعات المتطر فة خاصة في ظل هروب قيادات تنظيم داعش من سوريا و العراق إلى ليبيا اثر الضربات التي يشنها التحالف الدولي ضدهم.و في إطار هذا السيناريو سوف تزيد حجم التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية الليبية و سوف تصبح بمثابة مسرح للتصارع الدولي بحيث يحتمل إن يكون هناك تدخل غربي بقيادة ايطاليا ، بالإضافة إلى تدخل عسكري من خلال مصر و الإمارات و ذلك بقيادة تحالف عربي خليجي للتدخل في ليبيا و ذلك من خلال مساندة احد الأطراف و هو ما حدث فعلا بالنسبة لمصر ، بالإضافة إلى تدخل قطر لصالح الإسلاميين حيث سعت قطر و منذ بداية الحراك العربي إلى تأسيس أنظمة إسلامية موالية لها

[1] فريق الازمات العربي ، الازمة الليبية الى أين ، مرجع سابق.

بحيث تدعم قطر الميليشيات الإسلامية المسلحة و ذلك من خلال دعم الحكومة التي يسيطر عليها الإخوان .

و هو ما يؤدي حتما إلى تراجع فرص تحقيق الاستقرار بالمنطقة و استمرار الفوضى الإقليمية ، بالإضافة إلى تعطيل مسار التحول الديمقراطي بليبيا و تعزيز ظاهرة الانقلابات العسكرية و الاستبداد السياسي في المنطقة .[1]

تستبعد الجزائر هذا الحل و ذلك بسبب عقيدتها التي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و عدم مشاركة جيشها في التدخل العسكري خارج الحدود الجزائرية حيث نستبعد مشاركة الجزائر في التدخل في ليبيا سواء بشكل فردي أو في شكل ائتلاف خاصة و إن مثل هذا الخيار قد يدخل الجزائر في ليبيا إلى تورطها في نزاع مكلف من الناحية المالية و البشرية يؤدي إلى استنزاف ضخم بالنسبة للحكومة الجزائرية مما قد يسبب التدخل في ليبيا إلى حدوث هجمات في الجزائر كردود فعل و انتقام من طرف الجماعات الإرهابية ، كما أن التدخل ليس مؤكدا أنه سوف يحظى بدعم شعبي و قد يقود إلى توترات سياسية داخلية

بالنسبة لروسيا في حقيقة الأمر تدعم الخليفة حفتر و تؤكد على ضرورة إقحامه في المشاركة في بناء الحكومة الوطنية الليبية بحيث يحظى حفتر بالدعم العسكري من قبل روسيا حيث زود بالمعدات العسكرية كما أرسلت روسيا مجموعة من الخبراء و التقنيين لكي تقدم له الدعم في المنطقة .

3: التقسيم :

و يتمثل هذا السيناريو في تقسيم ليبيا الى دويلات و ذلك إلى كيانين اثنين أو أكثر و ذلك على خلفية سياسية و جغرافية و إقليمية ، بمعنى أنه يقوم الانقسام على مجموعة من الخلفيات الداخلية و الخارجية .

و يتطلب تحقق هذا السيناريو فشل الجهود و المساعي الرامية إلى الوصول إلى حل سياسي أو عدم قناعة أطراف الصراع بالحوار السياسي و صعوبة الصراع عسكريا بحيث تقوم كيانات مستقلة على حساب وحدة تراب ليبيا ، و هذا على الصعيد الداخلي ، كما يلزم تحقق هذا السيناريو على المستوى

[1] نفس المرجع.

الإقليمي الدولي دعم أطراف دولية و إقليمية لمسار الانقسام و يرتبط هذا المسار بالمصالح الخاصة بهذه الأطراف الدولية المؤثرة .[1]

و في حال نجاح هذا السيناريو سوف تضرب وحدة ليبيا و مما يؤدي بطبيعة الحال إلى إنتاج كيانات جديدة ضعيفة و متصارعة بالإضافة إلى استمرار حالة الاستنزاف فيما بينها مع فشلها في تحقيق الأمن و الاستقرار مع إلحاق الأضرار بالبيئة الاجتماعية و الاقتصادية للدولة الليبية و منه إعادة إشعال فتيل الاقتتال بين القبائل و تغذية النزاعات القبلية في ليبيا إلى جانب غلق جميع سبل مسارات الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي ، مع تمدد الحركات الإرهابية المتشددة و على الصعيد الخارجي سوف تزيد حجم التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي ، و تبعية كل كيان منفصل إلى طرف من الأطراف الإقليمية أو الدولية و هو ما يمهد لاستغلال ليبيا كساحة لحسم الصراعات الخارجية على حساب المصلحة الوطنية الليبية ، كما يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة التداعيات و الانعكاسات الأمنية على المنطقة و تزايد خطر الإرهاب و الجريمة المنظمة ، و هو ما يؤثر بالضرورة على الأمن الإقليمي خاصة امن دول الجوار .

تستبعد الجزائر و لا ترحب بهذا السيناريو حيث تعمل جاهدة بجميع السبل السلمية لإدارة الأزمة الليبية و الحفاظ على وحدة التراب الليبي من خلال جمع جميع الفصائل دون إلغاء أي طرف من الإطراف على طاولة الحوار من الوصول إلى حل سياسي يرضى به جميع الأطراف .

و يعتبر هذا السيناريو الأفضل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث يخدم مصالحها .

ثانيا الفرضيات المحتملة بالنسبة للجزائر

1/ دعم أحد الأطراف :

يقوم هذا السيناريو على دعم الجزائر لأحد أطراف الأزمة من اجل توازن القوى بالمنطقة حيث تدعم الطرف الأقرب إلى مصالحها و يتطلب هذا الدعم (الدعم بالأسلحة ، المعدات و حتى بالقدرات البشرية) و يشبه هذا السيناريو المحاولة من قبل مصر من خلال دعمها لحفتر ، و يمكن أن يكون هذا الدعم ظاهر أو غير معلن ،ومن عوائق تحقق هذا السيناريو : إن تحقق هذا السيناريو سوف يؤدي إلى خطر إمكانية قيام الدول الكبرى بنفس الشيء مع أطراف أخرى قريبة من مصالحها و إلغاء التأثير المتمثل في

[1] المكان نفسه.

دعم أحد الفصائل القريبة من مصالح الجزائر حيث يستغل الغرب ذلك لخلق حكومة جديدة موافقة لمصالحها و يبقى هذا الخيار مفتوحا و ليس مستبعدا بالرغم من الجزائر تقف على مسافات متساوية مع جميع أطراف الأزمة ، بحيث يمكن أن تدعم الخليفة حفتر بالتنسيق مع روسيا و بصفتها تجمعهما علاقات متميزة تجعل الجزائر تنسق مع روسيا من اجل دعم حفتر في المنطقة خاصة و انه حقق جملة من الانتصارات باعتباره يسيطر على مناطق حساسة بليبيا أبرزها منطقة الهلال النفطي ، كما انه قام بزيارة الجزائر و هو ما يبين التنسيق معه لإدارة الأزمة الليبية و تسويتها . [1]

3/مشاركة الجزائر في تدخل إطار ائتلاف

باعتبار أن الجزائر قوة إقليمية في منطقة شمال إفريقيا بحيث تعادل ميزانيتها كل من تونس موريطانيا ، المغرب ، ما يقارب 30% من ميزانية الجزائر ، بالإضافة إلى خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب و التعامل مع الجماعات الإسلامية المسلحة ، يقوم هذا السيناريو على مشاركة الجزائر في تحرك مشترك يتم فيه تقاسم التكاليف البشرية و المالية ، بحيث سوف تستند هذه المشاركة في التسوية السياسية في مرحلة ما بعد التدخل و منع مصر و دول الخليج من فرض مخططاتهم في المنطقة ، كما سوف تسمح هذه المشاركة إن تمت بفرض الجزائر قوتها على المستوى الإقليمي ، كما يسهل هذا السيناريو القضاء على الجماعات الإرهابية المهددة للأمن القومي الجز ائري على الحدود الجزائرية الليبية

عوائق تحقق هذا السيناريو :

ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تتنافى و مضمون هذا السيناريو ، حيث تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كما تقوم على عدم مشاركة الجيش الجزائري خارج حدود بلاده و هي العقيدة الثابتة منذ الاستقلال

و يتطلب تحقق هذا السيناريو تخلي الجزائر عن مبادئها كما يتطلب تغيير في السياسة الخارجية الجزائرية.[2]

و عليه يمكن القول أن هذا السيناريو مستبعد بالنسبة للجزائر و يبقى كخيار مستبعد خاصة وانه قد يكلف الجزائر استنزاف من حيث القدرات المالية و البشرية ، كما أنه قد يؤدي سلبا على الوضع الداخلي للجزائر

[1] يحي زوبير ، مرجع سابق ، ص 88.

[2] المرجع نفسه ، ص ,89.

باعتبار أن التدخل ليس مؤكدا انه سوف يحظى بدعم شعبي ، و ربما يقود إلى توترات داخلية ، كما أن الموقف التحفظي للتدخل قد يؤدي إلى إضعاف مكانة الجيش الشعبي الوطني ، خاصة و أنه غير متعود على التدخل خارج إطار حدوده .

تهتم الجزائر بحماية الحدود الجزائرية الليبية كما تعمل في هذا الإطار على محاولة إيجاد اتفاق مع تفضيل الحوار بين الفصائل الليبية ، بالإضافة إلى منع انسحاب الجماعات المسلحة نحوها.

و هي إستراتيجية رفاهية تسمح للجزائر بالبقاء على الحياة تجاه المعارك الحالية بليبيا ، و ذلك يؤدي إلى عدم التأثر بانعكاساتها المباشرة على الجزائر .

و يكلف هذه الإستراتيجية الجزائرية إمكانيات بشرية و مالية و عسكرية اقل تكلفة من التدخل العسكري أو دعم احد الفصائل ، كما تسمح هذه الإستراتيجية للجزائر بالبقاء كفاعل رئيسي في الأزمة الليبية ، حيث تدعم الوساطة هذا الموقف الدفاعي

من عوائق هذا الموقف :

صعوبة الوصول إلى اتفاق بين عشرات الأطراف من الأزمة الليبية التي تختلف أهدافها مع تواصل موجات العنف و اللاإستقرار و تفتح المجال أمام الجماعات المتشددة و الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في بلاد المغرب ، و بذلك خلق وضعية مشابهة لتلك التي كانت في مالي، و ستبقى الجزائر على رأس البلدان المتضررة من الإرهاب و التجارة غير الشرعية للأسلحة ، لا سيما و أن مناطق شاسعة من الحدود الليبية الجزائرية غير مراقبة .[1]

ثالثا/ الفرضيات المحتملة بالنسبة لروسيا :

فيما يتعلق بروسيا و خياراتها لتسوية الأزمة الليبية، سوف تكون أمام خيارين اثنين يقوم الأول على التدخل العسكري المباشر و الثاني على التدخل الغير المباشر، عن طريق التنسيق مع حلفائها بمنطقة شمال إفريقيا خاصة دول جوار ليبيا.

1: التدخل الروسي المباشر في ليبيا : وذلك من خلال التدخل العسكري الروسي في الأراضي الليبية و يعتبر هذا السيناريو من السيناريوهات المطروحة لدى روسيا و تتمثل دوافع هذا التدخل في كون أن ليبيا

[1] المكان نفسه.

دولة غنية بالموارد خاصة النفط و الغاز كما أن ليبيا لطالما كانت الحليف الاستراتيجي التقليدي لروسيا و الاتحاد السوفييتي السابق ، كما أنها تعد بوابة من بوابات شمال إفريقيا أين يتواجد الشريك الصيني و هو ما يمكن روسيا من محاصرة المعسكر الغربي كرد على توسعاته في الشرق الأوسط خاصة و أن روسيا ترغب في تعزيز وجودها بمنطقة شمال إفريقيا و مد نفوذها خاصة و أنها ترغب في بناء قواعد عسكرية في المناطق الإستراتيجية .

من عوائق تحقق هذا السيناريو احتمال عدم توافق الإدارة الأمريكية الجديدة للازمة الليبية مع الإدارة الروسية للازمة الليبية خاصة بعد قدوم الرئيس دونالد ترامب بالرغم من عدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للدعم الروسي لخليفة حفتر .كما أن من عوائق التدخل العسكري الروسي المباشر في ليبيا هو تضارب المصالح الدولية بها خاصة فرنسا و ايطاليا في إطار التصارع على تقسيم الثروات الليبية كما أن التدخل الروسي بليبيا قد يحدث خللا على مستوى علاقاتها مع دول جوار ليبيا أو بمعنى آخر مع حلفائها التقليديين.[1]

2: التدخل الغير مباشر: و ذلك من خلال اتجاه روسيا إلى التنسيق مع حلفائها التقليديين بالمنطقة مثل مصر و الجزائر باعتبارهما فاعلين بارزين في إدارة الأزمة الليبية و باعتبار أن روسيا على علاقات متميزة و إستراتيجية ، و دلك من خلال تنسيق المواقف الروسية مع المواقف الجزائرية و المواقف المصرية من اجل دعم الحل لتسوية الأزمة الليبية .

بالنسبة للتنسيق الروسي مع مصر هو الأقرب للتحقق فيما يخص التدخل العسكري بليبيا خاصة و ان هناك وجهات نظر متقاربة بهذا الشأن ، و باعتبار أن مصر قد قامت بهذه الخطوة في شرق ليبيا من خلال التدخل العسكري بليبيا و دعمها لحفتر . كما أن مصر تعمل جاهدة أيضا لجمع الفصائل الليبية ، على طاولة الحوار و يظهر ذلك من خلال الزيارات المتتالية لعديد الأطراف الليبية .

بالنسبة للتنسيق الجزائري الروسي تسعا روسيا لكسب دعم الجزائر و تأييدها للتدخل العسكري بليبيا او المشاركة في ائتلاف إلا أن الجزائر و حسب عقيدتها العسكرية فهي تتنافى مع هذا السيناريو بحيث تضل الجزائر مصرة على ضرورة الحل السياسي السلمي للازمة الليبية ، و يظهر التنسيق الجزائري الروسي هنا من خلال زيارة حفتر إلى الجزائر مباشرة بعد زيارته لروسيا و التي أتمرت عن نتائج ايجابية لصالحه ، لكن هذا لا يعني إمكانية مشاركة الجزائر في تدخل عسكري في ليبيا .

[1] مركز المزمات للدراسات و البحوث ، الاوضاع في ليبيا : الخيارات الروسية للتعامل مع الأزمة الليبية ، في : http://almezmaah.com/ (16/ماي/2017).

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق نستنتج أن تداعيات الأزمة الليبية قد أثرت على أمن دول الجوار الإقليمي خاصة الأمن القومي الجزائري نسبة لشساعة الحدود البرية و التي تفوق 900كيلومتر، حيث أدت مجموعة من العوامل إلى تأجيج الوضع الأمني و انسيابه بليبيا، تمثلت هذه العوامل في تعدد الأطراف المتصارعة على السلطة بليبيا و غياب المؤسسة العسكرية، إضافة إلى انقسام مواقف الدول الكبرى حول طريقة تسوية الأزمة الليبية بين الحل السلمي ، التقسيم أو التدخل ،و إن انعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر تعلقت بالجانب الأمني اكتر من الجوانب الأخرى حيت أدت إلى تفشي الظاهرة الإرهابية على الحدود الجزائرية الليبية ، إلى جانب انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل فروعها من تجارة غير شرعية للأسلحة إلى التهريب خاصة و أن مناطق كبيرة من الحدود لا تخضع للمراقبة و هو ما أدى بالجزائر إلى المسارعة باتخاذ إجراءات لحماية الحدود الجزائرية من خلال استراتيجيات أمنية دفاعية و نشر الجيش الشعبي الوطني على طول الشريط الحدودي الجزائري الليبي تأهبا لأي خطر أمني بالاظافة إلى مساعيها لإدارة الأزمة الليبية من خلال الوساطة الجزائرية التي تقف على مسافة واحدة مع جميع فصائل و أطراف الأزمة الليبية و التي تقوم على تغليب الحل السلمي وضرورة الحوار السياسي بين جميع الأطراف الليبية دون إلغاء لأي طرف بحيث ظهر ذلك من خلال الزيارات المتتالية لعديد الأطراف المتنازعة بليبيا في إطار جمع هذه الأطراف على طاولة الحوار كمحاولة من الجزائر لتقريب وجهات النظر و هو ما يبرز الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر باعتبارها قوة إقليمية في منطقة شمال إفريقيا خاصة و أنها تتمتع بالأمن و الاستقرار مقارنة بدول الجوار تونس و مصر اللتان تشهدان إصلاحات اقتصادية و سياسية على اثر الحراك العربي الذي شهدته المنطقة ، و هو ما دفع بالدول الكبرى كروسيا إلى التنسيق مع الجزائر لإدارة الأزمة الليبية خاصة و أنها تسعى إلى لعب دور فعال في منطقة شمال إفريقيا بالإضافة إلى تقارب وجهات النظر حول آليات إدارة الأزمة الليبية كالحل السلمي و اللجوء إلى المنظمات الدولية لحل الأزمات، بحيث تقدم روسيا دعما للجزائر في وساطتها في الازمة الليبية بحكم العلاقات الاستراتيجية التي تربط البلدين و ككسب الدعم و التأييد الجزائري في حال قررت روسيا التدخل العسكري في ليبيا و هو ما يعكس ان العلاقات ما بين الدول تقوم على المصالح المتبادلة .

خاتمة :

ان موقع الجزائر الجيوستراتيجي جعل منها ركيزة جيوسياسية بالنسبة لروسيا و دلك انطلاقا من اهداف استراتيجيتها و مبادئ سياستها الخارجية التي تمهد و تعمل على العودة الى الصعيد الدولي من خلال محاولة بناء بنظام دولي جديد يكون متعدد الأقطاب تكون لروسيا دورا بارزا و دلك بناءا على استراتيجية تقوم على مد النفود في المناطق دات الأهمية الاستراتيجية بالعالم و على راسها منطقة شمال افريقيا حيت يتواجد الحليف الصيني ،و حيت يتواجد حلفاءها الإقليميين من خلال أعادت احياءها لعلاقاتها مع دول شمال افريقيا ، و يظهر هدا من خلال العلاقات الجزائرية الروسية الاستراتيجية و التنسيق المشترك و اتجاه روسيا الى نحو الجزائر باعتبارها المنطقة الاكثر استقرارا بالمقارنة مع دول الجور و ذلك من خلال التنسيق لادارة الازمة الليبية و دلك بهد ف رغبة روسيا في التنسيق مع الجزائر من اجل لعب دور فعال في المنطقة و هو ما يبين المكانة المحورية للجزائر ضمن الاستراتيجية الروسية.كما ان هناك تلاقي للرؤى و الادراكات الاستراتيجية لمنطقة شمال افريقيا بالنسبة لكل من الجزائر و روسيا.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

- ✓ إبراهيم جمعة ، إدارة الأزمات : من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ،(القاهرة :دار النور للنشر،ط1، 2000.(
- ✓ أحمد جلال عز الدين ، إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي ،(السعودية :أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999)

- ✓ •احمد عطوي ،إدارة الأزمات في عالم متغير ، (الاردن :دار الأصالة للنشر ، ط1 ،2001) .

ألان فولر ، التفاوض و المهارات الإستراتيجية ، ترجمة : عبد الرحمان الهيجان ، (الرياض :مكتبة الفرقان ،2002).

- ✓ أمينة جلال صبري , إدارة الأزمات الدولية و الإقليمية , (مصر :دار السلام للنشر و التوزيع ، ط1، 2001).
- ✓ بول سالم ، امائدا كادليك ،" تحديات العملية الانتقالية في ليبيا " في الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد ،(الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية ، دار شرق الكتاب ، ط1،2013).
- ✓ جمال عبد الناصر ، المعجم الاقتصادي , (مصر :, دار أسامة) .
  - o خالد القاضي , دراسة قانونية لمشارطات القانون الدولي , (مصر : الهيئة المصرية للكتاب ،1999).
- ✓ فاروق السيد عثمان ، سيكولوجية التفاوض و إدارة الأزمات ، (مصر : منشأة المعارف ، 1998).
- ✓ لمى الأمارة مظر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكساتها على المنطقة العربية ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009).
- ✓ ممدوح عبد المنعم ، روسيا تنادي بحق العودة على القمة ،(احمد ياسين للنشر و التوزيع ،ط.1).

- ✓ مصطفى عمر التير ، في هنري العويط ، العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير "ربيع ليبيا"، (لبنان ، مؤسسة الفكر العربي ، ط1 ، 2014).
- ✓ نازلي معوض ، إشكالية التسوية السلمة في قضية طابا ما بين مصر و إسرائيل ، (مصر، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1990.).
- ✓ نواف قطيش , الأمن الوطني و إدارة الأزمات ,(دار الراية ، الأردن ، 2009) .
- ✓ علوي مصطفى ، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية ، (الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 19 جانفي 1987).

المجلات والملتقيات:

- عبد الوهاب بن خليف ، "المقاربة الجزائرية لحل الازمات في محيطها الإقليمي "، المعهد العسكري لتقويم و الاستقبالية ،اشغال الملتقى مالي ليبيا : مبادرات السلام و الخروج من الأزمات .(الجزائر: 2016) .
- يوسف محمد الصواني ،"ليبيا ما بعد القذافي : الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي ،" رياح التغيير في الوطن العربي:حلقات نقاشية عن مصر-المغرب- سوري- ليبيا ،)بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط2012،2(، ص.286.
- مصطفى دلة امينة ، العمق الاستراتيجي للامن الجزائري : امن الحدود بين مالي و ليبيا ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 49 ، ربيع 2016) ص .118.
- نور الدين دخان ، مسار تامين الحدود الجزائرية :بين الادارة الأحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية ، مجلة فاتر السياسة و القانون، العدد 14 ، جانفي 2016 ، ص ص .171 .186.
- ميلود حاج عامر, إدارة الأزمات , المجلة الجزائرية للدراسات السياسية , الجزائر ,العدد الخامس,جوان 2016, ص ص . 129-144.
- يحيى بن زوبير ، الازمة الليبية و المالية : أي ادوار للجزائر ، النادي الوطني للجيش ، اشغال الملتقى : مالي ليبيا مبادرات السلام و الخروج من الأزمات ، 2016.

✓ **المواقع الالكترونية:**

- مجلة العرب الدولية، إلى أين يتجه الاقتصاد الروسي , في : /http://arb.majalla.com/2016/11/article55256043

- موقع الجزيرة للدراسات : الاقتصاد الروسي و نهاية عصر النفط ، في : http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ ((22/04/2017).
- محمد مجدان ، روسيا و البحث عن دور عالمي مؤثر ، مركزدراسات الوحدة العربية : على الرابط : www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5693. ((10/03/2017).
- الاقتصاد الروسي و نهاية عصر النفط ، على الرابط : http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ في : 18/1/2016
- فريد غاير لي ، البنك الدولي يكشف عن توقعاته للاقتصاد الروسي : على الرابط : https:/ /arabic.rt.com/focuses/70: 23/05/2017.
- المصالح الروسية في سوريا ، مركز كارينغي للشرق الأوسط على الرابط : carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899/ في : (2017/05/11).
- الكسندر دوغين : المرحلة الانتقالية إلى عالم متعدد الأقطاب ، على الرابط : http://katehon.com/ar/vide-lksndr-dwgyn-lmrhl-lntqly-l-lm-mtdd-lqtb o/llm، 11/05/2017)).
- شمال افريقيا : على الرابط : http://www.marefa.org/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A (11/05/2017 .%D8%A7).
- هديل البكري : ما هي دول شمال إفريقيا ، على الرابط : (http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7 22/04/2017)
- محمود حمدي ابو القاسم : التواجد الروسي في افريقيا : الفرص و المخاطر ، على الرابط : http://araa.sa/index.php?view=article&id=3622:2015-12-28-08-54-46&Itemid=172&option=com_content
- حسني عماد حسني "روسيا و اعادة اكتشاف افريقيا من جديد : على الرابط : http://democraticac.de/?p=43279

- اسرار التواجد العسكري الروسي في البحر المتوسط : على الرابط : http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=98265 في : 24 /2017/03.
- العلاقات الجزائرية الروسية : "إستراتيجية ممتازة" على الرابط : %/http://www.elkhabar.com/press/article/120045ؤة
- علي حسن السعدي, "كيفية إدارة الأزمات السياسية و الإستراتيجية" في : في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=374415 ، 10/02/2017)).
- ادارة الأزمات في : http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/7298): 23/02/2017).
- شعبان ألمشاطري , مفهوم الأزمة : خصائصها و مراحل نشوءها , في : , https://hrdiscussion.com/hr32773.html 18/06/2011.
- إدارة الأزمات , في : http://www.startimes.com/?t=16146648، 14/04/2017)).
- ايتار عبد الهادي محمد , إستراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي في : http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads , فيفري 2012.
- المساعي الحميدة , في : https://www.swissinfo.ch/ara _، 21/04/2017))
- دنيا الأمل اسماعيل , المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية الخلاف الحدودي السعودي/ القطري دراسة حالة : في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=221542 ، 21/04/2017)).
- تاريخ وأنواع وخصائص و مجالات التفاوض , في : http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/084.ht (m. 01/05/2017).

- سمير أبو ركبة ، الوساطة لحل المنازعات الدولية ، في : https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html، 03/05/2017)) .
- الحصار الاقتصادي , الموسوعة العربية , في : https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?nid=16446 (09/05/2017).
- التدخل العسكري , في : http://www.skynewsarabia.com/web/tag?.
- هزوان الوز ، دور الاعلام اثناء الأزمات ، في : http://thawra.sy/_archive.asp?FileName=304843640201 0810223812) 12/05/2017).
- محمد عاشوري مهدي ، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة ،" في : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm، 15)افريل2017).
- ابو بكرخليفة ابو بكر ، القبيلة في ليبيا ...عامل وحدة ام انقسام في http://www.libya-al-mostakbal.org/95/7515/ 10)افريل2017).
- موسوعة الجزيرة للدراسات ، ليبيا...ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية ،في : ttp://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/ 10/05/2017)).
- منية غانمي ، تعرفو على اهم الميليشيات المسلحة في ليبيا في : https://arabic.cnn.com/world/2017/01/26/libya-militias-tripoli في (26 ماي 2017).
- زواشي صورية ، انتشار السلاح الليبي ...تعقيدات امنية و هواجس اقليمية : على الرابط http://essahraa.net/?q=node/6349: في 19 ماي 2015 .
- الجيش الجزائري يقتل ثلاثة من مروجي المخدرات قرب الحدود الليبية ....في : http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=86987 20/04/2017)).

- موقف الجزائر من الازمة الليبية راجع لتداعياتها عليها ، في : وقف-الجزائر-من-الأزمة-الليبية-راجع-لخوفها-من-تداعياتها-عليها/-a http://www.dw.com/ar/15387250/ في : (20 /04 /2017)
- نورهان الشيخ ، " الموقف الروسي من الثورات العربية "في : http://www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/4 24 افيل 2017-9.pdf
- الجزائر و الازمة الليبية ، على الرابط : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/ ((10/05/2017
- حسين بلخيرات ، النزاع الليبي هل يمكن أن يكون الحل بعيدا عما تريده الجزائر ،على الرابط : http://www.noonpost.org/content/16111 في(10مارس2017.)
- زواشي صورية ،الازمة الليبية و القوى الدولية : وجهات نظر متباينة و مصالح متنافسة ، (المجلة العربية للعلوم السياسية ، على الرابط : http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/zawishe _sawriyah_%20SIYASEYYA-%2049-50%20FINAL.indd-4.pdf، 22) ماي 2017.)
- مجلة السياسة ، حراك عربي ثلاثي لافت بشأن الأزمة الليبية.. وروسيا تظهر في الكواليس ، على الرابط : http://www.el-tareeq.net/Article.aspx?Article_ID=10112&Ar في 12جانفي 2017.
- عبد اللطيف حجازي ، الوساطة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية : الرؤية و التحركات ،في : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562، ((23/05/2017.
- مركز المزمات للدراسات و البحوث ، الاوضاع في ليبيا : الخيارات الروسية للتعامل مع الأزمة الليبية ، في : http://almezmaah.com/ 16)/ماي/2017).

- les voix du monde ; Russie: la nouvelle stratégie de cyber sécurité de Poutine ; http://www.rfi.fr/europe/20161206-russie-nouvelle-(strategie-cybersecurite-poutine (19/04/2017
- Jean Géronimo, L'actualité de la stratégie d'encerclement de la Russie : «03 /12/2010 on http://leuven.pagesperso-orange.fr/encerclement-(Russie.pdf (20/04/2017
- Ekaterina stepanova ;la russie a_t_elle une grande stratigie au moyen_orient ; on :https://www.frstrategie.org/competences/russie-eurasie/doc/2016-armee-russe.pdf

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: إدارة الأزمات في العلاقات الدولية	10
المبحث الأول: مفهوم الأزمة	14-11
الإتجتهات النظرية لتعريف الأزمة	20-14
مستويات الأزمة	22-20
مراحل تطور الأزمات	23-22
المبحث الثاني : إدارة الأزمات في العلاقات الدولية	23
مفهوم إدارة الأزمات	24-23
إدارة الأزمات و الإدارة بالأزمات	25-24
مراحل إدارة الأزمات	28-25
المبحث الثالث : آليات إدارة الأزمات	28
الآليات السلمية	31-28
الآليات القانونية	32-31
الآليات الاقتصادية	33-32
الآلية العسكرية	35-33
خلاصة الفصل الأول	36

الفصل الثاني :البعد الاستراتيجي في العلاقات الجزائرية الروسية	38
المبحث الأول : الإدراك الاستاتيجي الروسي لمنطقة شمال إفريقيا	39
خصائص الإستراتيجية الروسية	42-40
أهداف الإستراتيجية الروسية	44-42
الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا	46-44
التواجد الروسي بمنطقة شمال إفريقيا	49-47
المبحث الثاني: موقع الجزائر ضمن الإستراتيجية الروسية	49
الاهمية الجيوستراتيجية للجزائر	52-50
تطور العلاقات الجزائرية الروسية	54-53
العلاقات الجزائرية الروسية وفق المصالح المتبادلة	56-54
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث:إدارة الأزمات في العلاقات الجزائرية الروسية (الأزمة الليبية)	58
المبحث الأول: الإدراك الجزائري الروسي للأزمة الليبية	59
أسباب قيام الثورة الليبية	62-60
أطراف الأزمة الليبية	64-62

انعكاسات الأزمة الليبية	67-64
المبحث الثاني : إدارة الأزمة الليبية	68-67
الموقف الروسي من الأزمة الليبية	69-68
الموقف الجزائر ي من الأزمة الليبية	70-69
المبادرة الجزائرية لإدارة الأزمة الليبية	73-70
تحديات الجزائر لتسوية الأزمة الليبية	74-73
التنسيق الجزائري الروسي لإدارة الأزمة الليبية	75-74
التنسيق الجزائري مع دول الجوار لإدارة الأزمة الليبية	75
المبحث الثالث: فرضيات تسوية الأزمة الليبية	76
الفرضيات العامة	79-76
الفرضيات المحتملة بالنسبة للجزائر	81-79
الفرضيات المحتملة بالنسبة لروسيا	82-81
خلاصة الفصل الثالث	83
خاتمة	84
قائمة المراجع	91-85
قائمة المحتويات	92

ملخص

تقوم العلاقات الجزائرية على المصالح المتبادلة بين الطرفين بحيث يحكم هده العلاقات مجموعة المبادئ و الاهداف التي تقوم عليها استراتيجية كل دولة حسب مقوماتها . للبعد الاستراتيجي للعلاقات الجزائرية الروسية اثر كبير على مجرى هده العلاقات و مدى امكانية تطورها ، و بما ان روسيا تسعا الى العودة الى الساحة الدولية من خلال عملها على بناء عالم متعدد الاقطاب تكون هي شريكا اساسيا فيه اتجهت نحو شمال افريقيا من اجل مد نفودها في المناطق دات الاهمية الاستراتيجية من خلال التنسيق مع دول شمال افريقيا خاصة الجزائر التي تنعم بالاستقرار مقارنة بدول الاخرى و كآلية لمد نفودها في المنطقة اتخذت الازمة الليبية من خلال السعي الى لعب دور في ادارة الازمة الليبية لخصمن خلال التنسيق مع دول الجوار و على راسها الجزائر و هو ما يبين اهمية البعد الاستراتيجي للعلاقات الجزائرية الروسية في ادارة الازمة الليبية من خلال الدعم المقدم من روسيا الاتحادية الى الجزائر في وساطتها في الازمة الليبية ، و دلك وفقا للمصالح المتبادلة.

abstact

The relations Be tween Alegria and Russia are based on mutual interests between the two sides so that these relations govern the set of principles and objectives on which the strategy of each country is based. The strategic dimension of the Algerian-Russian relations has a great impact on the course of these relations and the possibility of their development. Since Russia is seeking to return to the international arena through its work on building a multi-polar world in which it is a key partner, The strategic importance through coordination with the North African countries, especially Algeria, which is stable compared to other countries and as a mechanism to extend its work in the region, the Libyan crisis has been sought by seeking to play a role in the management of the Libyan crisis through coordination with the neighboring countries headed by Algeria,Fake the strategic dimension of relations with Russia in the Libyan Algerian crisis management through the support of the Russian Federation to Algeria in its mediation in the Libyan crisis, and in accordance with the rules of engagement and mutual interests